الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي
ميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم مالية والمحاسبة
تخصص: مالية و بنوك

بعنوان

دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القرض لدى البنك

دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA - سعيدة -

من إعداد الطالب:

- حري محمد لحسن

تحت إشراف الأستاذة:

–الدكتورة نزعي فاطمة الزهرة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: .....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/...../الدرجة العلمية/رئيسا

الدكتور/...../الدرجة العلمية/مشرفا

الدكتور/...../الدرجة العلمية/مناقشا

الدكتور/...../الدرجة العلمية/مناقشا

2019/2018

" وفوق كل ذي علم عليم"

﴿الآية 76 سورة يوسف﴾

تشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

"و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب"

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا لنسير على طريق العلم بخطى ثابتة

نحو النجاح والتفوق، هو المعين والمستعان، الحمد لله رب العالمين أن أمدنا بالصحة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع.

وإذ أتممناه والحمد لله أتوجه إلى أستاذتي الكريمة الأستاذة الدكتورة نزعي فاطمة الزهرة

بالشكر والعرفان على قبولها الإشراف على هذا العمل وعدم بخلها علينآ بنصائحها وتوجيهاتها. أسأل الله أن يكون هذا في ميزان حسناتها.

خالص الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة ونقدهم العلمي البناء بهدف حسن إخراجها.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى مسؤول بنك وعماله على تعاونهم وتقديمهم المعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل.

إلى كلّ من ساهم من قريب أو بعيد بنصيحة أو تشجيع كان له الأثر العميق لإتمام هذا العمل المتواضع.

الإهداء

اليوم هو بالنسبة لي يوم ميلادي...

أتطلع فيه لما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفاؤل والأمل المشرق...

إهدائي هنا ليس لتخرجي فقط... بل للتحليق في السماء...

وثمرات تقطف عندما تكون يائعة وها أنا أقف لأقطف إحدى هذه الثمرات التي ينعت لي وهي تخرجي في انتظار قطف المزيد بإذن الله ...

إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من طان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب ... أمي الحبيبة

إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ... والدي العزيز

إلى توأم روحي ورفيقة دربي ... إلى من رافقتني منذ أم حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة ... أختي الغالية

وإلى إخوتي التي لم تلدهم أمي... إلى من تميزوا بالوفاء والعطاء، وإلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم ... سيد أحمد، ضياء، مراد، أحبائي

وإلى كل من علمني، وشجعني في رحلتي إلى التميز والنجاح

وإلى كل من قال لي: لا، فكان سبب في تحفيزي

وإلى كل من شاركني في العمل والمسار الجامعي

إليكم جميعا الشكر والتقدير والاحترام

لحسن.

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنك الوطني الجزائري لتقنية التحليل المالي حيث يسعى هذا الأخير إلى اتخاذ قرارات مالية صائبة ورشيدة خاصة أثناء قيامه بعمليات الإقراض. تتمثل أهمية التحليل المالي في كونه عديد الاستخدامات ومنها الاستخدامات الإستثمارية والإدارية ومنح الإئتمان، وبالإضافة إلى ذلك يمنح إمكانية معرفة قدرة تسديد المقترض لدينه من عدمها. أما الجانب التطبيقي هو مطابقة موضوع بحثنا مع الواقع وذلك من خلال قيامنا بالتربص في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة سعيدة، ما توصلنا إليه من نتائج فإن البنك سيوافق على منح القرض للمؤسسة. وفعلا البنك وبعد دراسته لملف طلب المؤسسة بكل مكوناته من وثائق مطلوبة والضمانات المقدمة من طرف هذه الأخيرة بالإضافة إلى نتائج التحليل المالي قرر منح المؤسسة القرض.

كلمات المفتاحية: التحليل المالي، البنك، الخزينة، السيولة، الميزانية، اتخاذ القرار

Summary:

The study aims to know the extent to which the Algerian National Bank has applied the technique of financial analysis, as the latter seeks to make sound and rational financial decisions while conducting lending operations. The importance of financial analysis is that it is a variety of uses, including investment, administrative and credit granting. In addition, it provides the possibility of knowing the borrower's ability to repay debt to the debtor. The practical side is to match our research with the reality by getting involved in the Algerian National Bank (BNA) Saida agency, where we found that employees of the Algerian National Bank in Saida are using financial analysis as a means of making loan decisions.

Keywords: financial analysis, bank, treasury, liquidity, budget, decision making

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
بسملة	I
كلمة شكر وتقدير	II
اهداء	III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XII
مقدمة عامة	
الفصل الأول: مفاهيم التحليل المالي	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	03
المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي	03
الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي	03
الفرع الثاني: موضوع التحليل المالي	04
المطلب الثاني : خصائص وأنواع التحليل المالي	04
الفرع الأول : خصائص التحليل امالي	04
الفرع الثاني : أنواع التحليل المالي	05
المطلب الثالث : أهداف التحليل المالي	07
المبحث الثاني : عرض أهم القوائم المالية اللازمة للتحليل المالي	08
المطلب الأول : قائمة المركز المالي	08
فرع الأول: التعريف للميزانية	08
فرع الثاني : محتويات قائمة المركز المالي	08
فرع الثالث : شكل الميزانية المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)	09
المطلب الثاني : قائمة الدخل	13
فرع الأول : تعريف قائمة الدخل	13
فرع الثاني: أهمية قائمة الدخل	13
فرع الثالث : أهم المؤشرات التي تحتويها قائمة الدخل	14
فرع الرابع : شكل قائمة الدخل	16
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية	17

قائمة المحتويات

فرع الأول : تعريف قائمة التدفقات النقدية	**18**
فرع الثاني : العناصر الأساسية المكونة لقائمة التدفقات النقدية	**18**
المبحث الثالث : أدواة التحليل المالي و أهم استعمالاته	**23**
المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي	**23**
فرع الأول : تعريف رأس المال العامل FR	**23**
فرع الثاني: الاحتياجات من رأس المال العامل BFR	**27**
فرع الثالث: الخزينة T	**27**
المطلب الثاني : النسب المالية	**28**
الفرع الأول : تعريف النسب المالية	**28**
الفرع الثاني :أهم النسب	**29**
المطلب الثالث : استعمالات التحليل المالي	**36**
فرع الأول التخطيط المالي	**36**
فرع الثاني تحليل تقييم الأداء	**37**
فرع الثالث: التحليل الائتماني	**37**
فرع الرابع: التحليل الاستثماري	**37**
فرع الخامس: تحليل بعض الحالات الخاصة	**37**
خاتمة الفصل	**38**
الفصل الثاني: ماهية البنك وآلية منحه للقروض	
مقدمة الفصل	**40**
المبحث الأول: أساسيات حـول البنـوك.	**41**
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك	**41**
الفرع الأول: النشأة.	**41**
الفرع الثاني: تعريف البنك	**42**
الفرع الثالث: أهداف البنك	**44**
المطلب الثاني: البنوك التجارية ووظائفها	**44**
الفرع الأول: تعريفها	**44**
الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية	**45**
المبحث الثاني: ماهيّة التمويل والقروض.	**50**
المطلب الأول: مفهوم التمويل ومصادره	**50**
الفرع الأول: تعريف التمويل	**50**

قائمة المحتويات

الفرع الثاني: مصادر التمويل.	**50**
المطلب الثاني: القروض البنكية وأنواعها	**53**
الفرع الأول: تعريف القرض	**53**
الفرع الثاني: أنواع القرض	**53**
المبحث الثالث: التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار في البنوك	**55**
المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار في البنوك والعوامل المؤثرة فيه	**55**
الفرع الأول: تعريف عملية اتحاذ القرار	**55**
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار	**55**
المطلب الثاني : دور مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ القرار في البنوك	**57**
الفرع الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار	**57**
الفرع الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار	**57**
خاتمة الفصل	**59**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية في بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة	
مقدمة الفصل	**61**
المبحث الأول : تقديم عام للبنك الوطني الجزائري BNA	**62**
المطلب الأول: نشأة والتعريف البنك الوطني الجزائري BNA	**62**
الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA	**62**
لفرع الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA	**63**
الفرع الثالث: البنك الوطني الجزائري بالأرقام	**64**
الفرع الرابع: نتائج البنك التجارية	**64**
المطلب الثاني: هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	**65**
الفرع الأول: الهياكل الملحقة بالمديرية العامة	**66**
الفرع الثاني: الهياكل التابعة للقسم الدولي	**66**
الفرع الثالث: الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجارية	**66**
الفرع الرابع: الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	**66**
الفرع الخامس: الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات	**66**
الفرع السادس: الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات	**66**
الفرع السابع: الهياكل الملحقة بقسم المالية	**67**
الفرع الثامن: الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية	**67**
الفرع التاسع: شبكة الاستغلال	**67**

قائمة المحتويات

المبحث الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري –وكالة سعيدة724–	**68**
المطلب الأول: تعريف والهيكل التنظيمي لوكالة BNA سعيدة –724–	**68**
الفرع الأول: تعريف وكالة BNA سعيدة	**68**
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة BNA سعيدة	**68**
المطلب الثاني: أهداف ومهام وكالة BNA سعيدة –724–	**70**
الفرع الأول: مهام الوكالة	**70**
الفرع الثاني: اهداف الوكالة	**71**
المبحث الثالث: التحليل المراكز المالية لمؤسسة طالبة للقرض	**72**
المطلب الأول: دراسة ملف القرض	**72**
الفرع الأول: طبيعة القرض	**72**
الفرع الثاني: تعريف طبيعة المؤسسة وممتلكاتها	**72**
الفرع الثالث: الملف التقني	**74**
الفرع الرابع: التأكد من صحة الوثائق	**74**
المطلب الثاني: التحليل المركز المالي للمؤسسة	**75**
الفرع الأول: الميزانيات المالية المختصرة من السنة 2011 إلى السنة 2015	**75**
الفرع الثاني: حساب المؤشرات التوازن المالي من سنة2011 إلى سنة 2015	**78**
الفرع الثالث: حساب النسب المالية السنة 2011 إلى السنة 2015	**81**
خاتمة الفصل	**90**
خاتمة العامة	**92**
قائمة المصادر والمراجع	**96**
الملاحق	**100**

قائمة الأشكال والجداول

قائـــــمة الجـــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
I-01	مكونات الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)	10
I-02	الميزانية المالية المفصلة	11
I-03	المعيـار القـانوني للميزانية المختصرة	12
I-04	المعيـار الاقتصادي للميزانية المختصرة	12
I-05	المعيـار (3،4) للميزانية المختصرة	12
I-06	شكل قائمة الدخل (حسابات النتائج)	16
I-07	يبين كشف التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية.	18
I-08	يبين التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية	19
I-09	يبين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	19
I-10	جدول التدفقات الخزينة مباشرة	21
I-11	جدول التدفقات الخزينة غير المباشرة	22
I-12	يمثل مؤشرات التوازن المالي على مستوى الميزانية المالية	26
III – 01	يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011	75
III – 02	يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012	76
III – 03	يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013	76
III – 04	يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014	77
III – 05	يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	77
III – 06	يمثل المؤشر رأس المال العامل من السنة2011 إلى السنة 2015	78
III – 07	يمثل المؤشر الاحتياجات من رأس المال العامل من السنة2011 إلى السنة 2015	79
III – 08	يمثل المؤشر الخزينة من السنة2011 إلى السنة 2015	80
III – 09	يمثل النسب السيولة من السنة2011 إلى السنة 2015	81
III – 10	يمثل النسب التمويل من السنة2011 إلى السنة 2015	83
III – 11	يمثل النسب المديونية من السنة2011 إلى السنة 2015	85
III – 12	يمثل النسب الربحية من السنة2011 إلى السنة 2015	87

قائـــــمة الأشـــكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
I-01	يوضح الفرق بين إيرادات ومقبوضات الشركة	14
I-02	يوضح الفرق بين المصاريف والمدفوعات داخل الشركة	15
I-03	يوضح العناصر الأساسية لكشف التدفقات النقدية	20
I-04	يوضح مؤشرات التوازن المالي على مستوى الميزانية المالية المختصرة	26
I-05	وضح الحالات الممكنة للخزينة	28
II-01	أوجه النشاط الرئيسية لبنك تجاري	49
III -01	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	65
III-02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري – وكالة سعيدة –	69

الملاحق

قائـــــمة المـــــــلاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
01	تعريف بالمؤسسة وممتلكاتها	**100**
02	ميزانية المالية المتوقعة لخمس السنوات من 2011-2015	**102**

مقدمة عامة

مقـدمة عامـة

توطئة:

منذ العصور القديمة والحياة الاقتصادية في تطور مستمر، وفي عصرنا الحديث الحالي ونتيجة لهذا التطور الذي انعكس على الشركات الفردية الصغيرة والمتوسطة ثم كبيرة الحجم، وصولا العالمية إلى والشركات المتعددة الجنسيات وقد رافق هذا التطور حتمية استخدام المعلومات المحاسبية والتحليل المالي مما أدى إلى تعزيز دور هذا الأخير واستخدامه في دراسة الوضعية المالية لهذه الشركات والمؤسسات، وذلك من أجل حمايتها من مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها.

إن التحليل المالي لمختلف القوائم المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والخدماتية له دور هام للعديد من الأطراف ذات المصلحة المهتمة بمعرفة أدائها المالي، حيث أصبح التحليل المالي هو الطريقة الأحسن لمعرفة وتحليل مختلف الأرقام والبيانات المحاسبية وذلك للوصول إلى فهم أعمق لوضعيتها المالية، من أجل ضمان سلامتها وإستمراريتها عن طريق اتخاذ قرارات مالية رشيدة على اعتبارات وأسس علمية.

باعتبار أن البنوك التجارية هي من أهم مكونات اقتصاديات الحديثة لتدخلها مباشرة في الحياة الاقتصادية للأفراد والشركات ودورها الأساسي في دعم الاقتصاد وتطويره، وعلى هذا الأساس يجب تقويم أدائها عن طريق تحديد مهامها في إدارة أموالها على أحسن وجه.

تعتبر المؤشرات المالية من أهم أدوات تقويم أداء هذه البنوك وحماية مرك زها المالي عن طريق ضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وحماية سيولتها، وباعتبار أن الودائع هي المصدر الأساسي والرئيسي لأموال البنوك فإن التمويل يعد الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال باعتباره أهم مصادر دخلها عن طريق فرضه للفوائد التي تمثل الأرباح.

إن عملية منح القروض في البنوك التجارية تعتمد على تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات ونسب مختلفة متجانسة ومتكاملة، وذلك لتجنب المخاطر التي تكتنفها وظيفة الإقراض والآثار التي تنجم عن اتخاذ أي قرار تمويلي خاطئ وغير سليم، وهذا ما أدى بنا إلى التطرق لموضوع استخدام البنوك التجارية للنسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي.

1) إشكالية:

انطلاقا مما سبق، يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما مدى استخدام البنوك للتحليل المالي في اتخاذ القرارات المنح القروض؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

الأسئلة الفرعية:

- هل تعتمد البنوك على نوع واحد أو أنواع متعددة من المؤشرات الاقتصادية للعميل طالب القرض
- هل تتميز النسب المالية بأهمية نسبية كبيرة بين مختلف المؤشرات المعتمدة قبل منح التمويل
- ماهي المراحل التي يتبعها المحلل المالي للوصول إلى قرار رشيد ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

2) فرضيات البحث:

- التحليل المالي له دور مهم في عملية اتخاذ القرار منح القرض لدى البنك
- التحليل المالي ليس له دور مهم في عملية اتخاذ القرار منح القرض لدى البنك

3) مبررات اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي أي الرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع
- الرغبة في التعمق أكثر في هذا الموضوع لأنه يخدم مجال تخصصنا.
- محاولة تطبيق مقارنة بين ما تلقيناه من أساسيات حول التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة وما تستخدمه البنوك في التحليل المالي للمساعدة في عملية اتخاذ قرار منح القرض

4) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى نقاط التالية:

- معرفة مدى اعتماد البنك لتقنية التحليل المالي في اتخاذ القرارات (منح القروض)
- إبراز دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض
- تبيان أن التحليل المالي من أهم التقنيات التي تساعد البنك على تشخيص الوضعية المالية للعميل وبالتالي اتخاذ القرارات الصائبة والرشيدة

5) حدود الدراسة:

- **المكانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA – وكالة سعيدة
- **الزمنية:** تم اختيار الفترة مابين 2011 – 2015

6) صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المصادر والمعلومات الخاصة بموضوع البحث
- عدم افصاح على المعلومات

7) المنهج البحث والأدوات المستخدمة:

- **المنهج المتبع:**

نظرا للأهمية العلمية لهذا الموضوع فكان لابد من إتباع منهجية سليمة للوصول للأهداف المتوخاة منه حيث قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة كما هي على أرض الواقع و نستطيع أن نتفاعل معها فنصفها ونحللها

- **الأدوات المستخدمة:**

لتحقيق أهداف الدراسة ولإجابة على التساؤلات اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات صلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة. أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية من خلال تحليل قائمة الميزانية لمؤسسة طالبة القرض مقدمة من البنك محل الدراسة

8) الدراسات السابقة:

❖ **دراسة صخري جمال عبد الناصر:** مذكرة بعنوان: التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر " دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP

تناول الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التحليل المالي على اتخاذ القرارات الرشيدة خلال المؤسسة البترولية " خلال الفترة مابين (2010 – 2011 – 2012)

هدفت الدراسة إلى الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسات البترولية في الجزائر ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث في جميع البيانات المتعلقة الأدبيات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة أما الإطار الفعلي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليل لاختيار فرضيات الدراسة.

❖ **دراسة رشيدة جليلي:** مذكرة بعنوان: دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة طرانس كنال/شرق ، ورقلة خلال الفتر (2010-2012)

إشكالية الدراسة هي: ما مدى مساهمة الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة طرانس كنال / شرق

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الأداء في المؤسسة، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى اتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أداء وضعيتها التنافسية، اعتمد الباحث المهج الوصفي التحليلي لتقييم الأداء من خلال جمع

مقـدمة عامـة

المعلومات وتحليلها تم القيام بحساب المؤشرات والنسب المالية المتمثلة في نسب السيولة والمديونية، وهو الشيء الذي يساعد المحلل المالي في التعرف على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر ومن تم الوصول إلى استنتاجات مستقبلية وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة

❖ **دراسة حابس إيمان:** مذكرة بعنوان: دور التحليل المالي في منح القروض " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(وكالة ورقلة)"

إشكالية الدراسة: ما مدى استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي لدى البنك؟

تم إجراء الدراسة في الفترة ما بين 2006 – 2007

تهدف الدراسة إلى:- شرح المفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره. وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني، تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان، الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك، وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من آثار عدم السداد بعد وقوعه

ولبلوغ هذه الأهداف اعتمد في البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث.

❖ **دراسة اليمين سعادة:** مذكرة بعنوان: استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها " دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة "

تهدف الدراسة إلى معرفة الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة وإبراز أهميته

إشكالية الدراسة: هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها ؟

ولمعالجة هذه الأخيرة والإجابة على التساؤل تم اختيار المنهج الوصفي التحليل في الجانب النظري ومختلف المراجع المتعلقة بالموضوع، بحيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول نظرية الفصل الأول تناول التحليل المالي استخدام التحليل المالي الساكن في تقييم أداء المؤسسة وترشيد قراراتها، والفصل الثالث استخدام التحليل المالي الديناميكي في تقييم أداء المؤسسة وترشيد قراراتها، والفصل الرابع دراسة حالة على مستوى المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بتقييم أدائها المالي خلال الفترة (2004 – 2006) باستخدام مؤشرات مالية

❖ **دراسة شناي عبد الكريم (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة باتنة،-2009 2008)**

عالج شناي عبد الكريم في رسالته المعنونة "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية"، دراسة مدى صلاحية القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري منذ 1975 وهل أصبح من الضروري تكييفها وفق المعايير الدولية، وأسقط دراسته على مطاحن الجنوب الكبرى.

❖ **دراسة اليمين سعادة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة باتنة، (2008-2009):**

عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قرارتها، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة

9) تقسيمات البحث:

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول لتوضيح المفاهيم الأساسية حول التحليل المالي، حاولنا من خلاله التطرق إلى ماهية التحليل المالي وخصائصه، أنواعه، كما تناولنا في هذا الفصل عرض أهم القوائم المالية اللازمة للتحليل المالي، من خلال التطرق للقائمة المركز المالي وقائمة الدخل، القائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى تقديم أدوات التحليل المالي وأهم استعمالاته

الفصل الثاني: ماهية البنك وآلية منح للقروض، حيث تطرقنا من خلاله لمعرفة أساسيات حول البنوك، بالإضافة إلى معرفة التمويل والقروض وأنواعها، كما تناولنا في هذا الفصل لدور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات في البنوك

الفصل الثالث: دراسة التحليلي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة سعيدة، تعرفنا في هذا الفصل لنشأة والتعريف الينك الوطني الجزائري، وهيكله التنظيمي، بالإضافة لتقديم البنوك الوطني الجزائري وكالة سعيدة وهيكلها، كما تطرقنا في الفصل في دراسة ملف طلب القرض ولتحليل لميزانيات المالية لخمس السنوات.

الفصل الأول: مفاهيم

التحليل المالي

الفصل الأول : مفاهيم التحليل المالي

المقدمة :

إن الهدف كل مؤسسة هو تحقيق النجاح لبرامجها وخططها بقدر الإمكان وهذا النجاح مرتبط بمدى كفاءة المسير في الطرق المستعملة في التحكم بجميع جوانب النشاط وذلك بإعداد خطط قائمة على تحليل البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالمركز المالي وتقييم وضعيتها.

فمن خلال هذا الفصل سنتطرق الى مفاهيم التحليل المالي وأهدافه وأدوات استعماله بما يتضمن من وثائق محاسبية والتي تعد من أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة للتحليل المالي والتي لا يمكن الاستغناء عنها كما يتضمن أيضا استعمالات التحليل المالي من مجالاته والأطراف المستفيدة منه.

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي، يهدف إلى فحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة وهذا من خلال الدراسة المالية للبيانات المالية المتبعة في هذا المبحث سنتطرق إلى الأبعاد النظرية للتحليل المالي:

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي

الفرع الأول : مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها عاقة بمشروع معين، لمعرفة التغييرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خال فترة معينة ، واتجاهات تطورت مستقبلا، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر استشفاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

وتأسيسا على متقدم، فقد وردت تعاريف للتحليل المالي قد نذكر منها :

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار ، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل .
- إنّ التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المنشورة وفهمها أجل اتخاذ القرارات المستقبلية.
- التحليل المالي في جوهرة ا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، واثارة الأسئلة حول مدلولها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها ، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي تعمل المؤسسة على إظهارها.
- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو انشقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب[1]

- التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي

[1] د. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، مؤسسة الوارق، 2012 ، ص ص 21 –22

والحاضر، ويعرف أيضا أنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين الوضعية[1].

الفرع الثاني : موضوع التحليل المالي

تختلف الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد، فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر وما ستكون عليه في المستقبل، فإن موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها، أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خال دراسة العاقة بين الأصول والخصوم، ومقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خال فترة معينة، وبالتالي فإن موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه مما يتطلب لكل هدف بيانات معينة، تعتبر المادة الأولية كصناعة المعلومة المرتبطة بموضوع التحليل [2]

المطلب الثاني : خصائص و أنواع التحليل المالي

الفرع الأول : خصائص التحليل المالي:

تتمثل خصائص التحليل المالي في:

1. هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
2. يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.
3. هو نشاط مستمر في المؤسسة.
4. يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
5. لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى ميزانية وقوائم الدخل.

[1] د. مفلح عقل ،مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000 ، ص79

[2] د. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص 16

الفرع الثاني : أنواع التحليل المالي:

- تحليل داخلي وخارجي:

للتحليل المالي أنواع مختلفة يشترطها موضوع البحث والاستنتاج التي ينفذها المحلل وحجم المشكلة التي يدرسها والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية.

فالتحليل الذي يستند على دراسة البيانات والمعلومات الاقتصادية_الاجتماعية لوحدة معينة يسمى بالتحليل الداخلي، وبمعنى آخر دراسة الأنشطة الاقتصادية لمشروع منفرد دون المقارنة مع المنشآت الاقتصادية الأخرى التي يرتبط بها المشروع.

إن هذا النوع من التحليل يبقى قاصرا دون مقارنته مع المشاريع والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تشابهها في طبيعة العمل أو النشاط.

فإذا تمت مثل هذه المقارنة ، ففي هذه الحالة يكون التحليل خارجيا ، ولتوضيح الفكرة الأخيرة الواردة ذكرها، نفترض أن إحدى المنشآت تمارس عما تجاريا في إحدى المدن، ومنشأة ثانية تمارس نفس العمل وفي نفس المدينة، فإذا قامت إحدى المنشأتين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المنشأة الثانية فيكون التحليل داخليا، أما إذا تمت المقارنة فيكون التحليل خارجيا.[1]

I. البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث عاقته بالزمن إلى مايلي:

1) التحليل الرأسي (الثابت او الساكن) :

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

[1] د.زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط 4،عمان، 1998 ، ص 11

2) التحليل الأفقي (المتغير) :

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقص عبر فترة زمنية، وخافا لتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خال فترة زمنية محددة.

II.الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى مايلي:

1) التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

2) التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل[1].

بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، مدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشر وع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في هيكل التمويلي والاستخدامات.

مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصير الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية و الخارجية) و مجالات استخدامها. [2]

[1] د . خلدون إبراهيم شريفات ،الادارة ر و التحليل المالي، دار وائل للنشر، 2011 ، ص119

[2] المرجع السابق، ص120

المطلب الثالث : أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، بكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، ذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم االستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العاقة بالمؤسسة [1]

و يمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- ✓ تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- ✓ الحكم على كفاءة الإدارة
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم[2].

وهناك بعض الأهداف التي اكتسبها التحليل المالي في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر بعضها :

- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة .
- ✓ معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه.
- ✓ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- ✓ توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- ✓ التحقق من مركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- ✓ تحديد نسبة العائد المحقن على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- ✓ تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.[3]

[1] د. جميل أحمد توفيق، الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت ، 1980 ، ص 79

[2] د .عبد الحكيم كراجة وآخرون ، الادارة و التحليل المالي ، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان ، 2000 ، ص143

[3] د .الزغيبي هيثم محمد ، الادارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002 ص167

المبحث الثاني : عرض أهم القوائم المالية اللازمة للتحليل المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

- **المطلب الأول : قائمة المركز المالي**

على المحلل المالي أن يكون على دراية تامة بمفهوم الميزانية المالية وعناصرها الأساسية، والمفاهيم التي تقوم عليه، خاصة فيما يتعلق بالطرق المحاسبية المستخدمة لتقييم بنود الميزانية، بالإضافة إلى كيفية تحليلها وإستخدامها للحكم على الصحة المالية للشركة. [1]

فرع الأول: التعريف للميزانية :

تعرف الميزانية المالية على أنها أداة من أدوات التحليل المالي الممثلة للبنية المالية للمؤسسة بتاريخ معين في شكل ميزانية(جدول)مقسم الي قسمين ، الاول مخصص لعرض عناصر الدمة المالية الموجبة أي الاستعمالات والدي ينقسم الى موجودات ثابتة وموجودات متداولة

أما القسم الثاني فينظم الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة أي المطالب مقسما بدوره إلى أموال دائمة وديون قصيرة الأجل كما تعرف كذلك الميزانية المالية على أنها ميزانية محاسبية بعد تعديلها بالاعتماد على مبدأ السيولة للأصول الاستحقاقية للخصوم المتصاعدين بالإضافة إلى احترام مبدأ السيولة الحالية لعناصر الأصول المختلفة. [2]

فرع الثاني : محتويات قائمة المركز المالي :

تحتوي الميزانية على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطاليب)

ا.**تعريف الأصول ومكوناتها** لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 20 من الرسوم التنفيذي 156/08 على أنها: " الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية." كما حدد في المادة 21 لنفس الرسوم السالف الذكر طريقة تصنيف أصول الميزانية في:

[1] د. طارق عبد العال حماد، بورصة الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية مصر 2002 ص1

[2] زينات دراجي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة لنيل شهادة ماجستير، السنة الجامعية 1997/1996 (ص59)

1. **الأصول غير الجارية :**

وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة بحيث تبقى تحت تصرف هذه الأخيرة لفترات طويلة، وهي تشمل:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان والتي تنقسم بدورها إلى:
- الأصول المعنوية :مثل برامج الإعلام الآلي، المحل التجاري ...الخ؛
- الأصول العينية :مثل المعدات والمباني...الخ.
- الأصول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال الإثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

2. **الأصول الجارية:**

وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، ما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الإثني عشر شهرا وكذا على العملاء والنقديات.

II. **تعريف الخصوم ومكوناتها :**

لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 22 من الرسوم التنفيذي 156/08 الخصوم على أنها: الالتزامات الراهنة للكيان والناتجة عن إحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

ما يمكن ملاحظته من هذا التعريف أن المشرع الجزائري لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما، بحيث تمثل الأموال الخاصة الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية، إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد.

الخصوم الجارية وغير الجارية:

تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية. أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير الجارية[1].

- ✓ **فرع الثالث : شكل الميزانية المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF):**

[1] د نزعي فاطيمة زهرة المطبوعة محاضرات في مقياس التحليل المالي للمؤسسات ، السنة الجامعية 2018/2017 ،ص 25

جدول رقم (ا – 1) : يبين مكونات الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF):

N/../..					N/../..	
الأصـــــــــول	المبالغ الإجمالية	الاهتلاك وتدني القيمة	ق.م.ص N	ق.م.ص N-1	الخصـــــــــوم	المبالغ N	المبالغ N-1
الأصول غير المتداولة:					**1- الأموال الخاصّة:**		
فارق الشراء (good weel)	207				رأس المال الصادر أو حساب المستغل	101 و108	
قيم معنوية:	20 خارج 207				رأس المال غير المطلوب	109	
القيم المادية:	21 و22 خارج 229				العلاوات والإحتياطات	104 و106	
قيم ث قيد الإنجاز:	23				فارق إعادة التقييم	105	
قيم ثابتة مالية:					فارق المعادلة	107	
السندات الموضوعة موضع المعادلة	265				ترحيل من جديد	11	
ا لمساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة المحقة	26 (خارج 265 و 269)				النتيجة الصافية للسنة المالية	12	
السندات الأخرى المثبتة	271 و 272 و273						
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و275 و276				**الخصوم غير المتداولة:**		
الأصول المتداولة:					القروض والديون المالية	16 و17	
3- المخزونات:	من 30 إلى 38				الضرائب المؤجلة	134 و155	
4- حسابات الغير:					الديون الأخرى غير الجارية	229	
حسابات الزبائن	41 خارج 419				المؤونات والمنتوجات المدرجة في المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) و 131 و 132	
المدينون الآخرون	409 مدين [42-43 -44 (خارج 444 إلى 448) 45 و 46 و486 و489				**الخصوم المتداولة:**		
الضرائب	مدين 444 - 445 - 447				الموردون والحسابات الملحقة	40 (خارج 409)	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48				الضرائب	دائن444 - 445 - 447	
5- الحسابات المالية:					الديون الأخرى	419 -509 دائن [42 و43 و44 (خارج 444 إلى 447) 445 و446 و448]	
توظيفات وأصول مالية جارية	50 خارج 509				خزينة الخصوم	519 وغيرها من الديون 51 و 52	
أموال الخزينة	519 وغيرها من المدينين (51 – 52 – 53 – 54)						
Σ	.....	.....	.....	...	Σ	.....	...

المصدر المطبوعة لدكتورة نزعي فاطيمة زهرة ، السنة الجامعية 2018/2017 ،ص 26

إذن: – الأصول: مصنفة وفق معياري السيولة والمعيار الوظيفي.

- الخصوم: مصنفة وفق معياري الإستحقاقية وكذا المعيار الوظيفي.

تمثل قائمة المركز المالي إحدى الركائز المهمة التي تبين صورة الشركة للأطراف المتعاملة معها، حيث تترجم بلغة الأرقام ما تملكه المؤسسة من أصول (موجودات)، وذلك كتعبير عن المقياس المحاسبي لها، بهدف الخروج بنتائج حول واقعها المالي، خاصة فيما يتعلق بحقوقها إتجاه الغير مقارنة بحقوق الآخرين عليها، كما تعرض الميزانية في جانب المطاليب حقوق المالكين من رأس مال وأرباح محتجزة وإحتياطيات، فلو أخذنا هذه الحقوق بنظرة اقتصادية نجد أنها تدعم المركز المالي للشركة، كونها تشكل دعما ماديا لها من أجل الوفاء بديونها إتجاه الغير، لذلك نجد أن عملية التصميم أخذت بعين الإعتبار البعد الإقتصادي لهذه القائمة، حيث أعطى شقين لتسديد ما على الشركة من إلتزامات(حقوق إتجاه الغير) الأول يتمثل في عناصر الموجودات، أما الثاني فهو يعبر عن حقوق الملكية، هذا الأمر يضع المؤسسة في حالة وضع إئتماني جيد من الناحية الاقتصادية [1]

جدول رقم (I – 02) : يبين الميزانية المالية المفصلة

الأصـــول	../../.... ق.م.ص N	الخصـــوم	../../.... المبالغ N
الأصول غير المتداولة:		**الأمـــوال الدائمة:**	
فارق الشراء (good weel) **قيم معنوية:** **القيم المادية:** **قيم ث قيد الإنجاز:** **قيم ثابتة مالية:**		**الأموال الخاصّة:** **بعد ترصيد حـــ/ 12** **الخصوم غير المتداولة:** **مجموع الديون الطويلة الأجل**	
الأصول المتداولة:		**الخصـــوم المتداولة:**	
قيم الإستغلال: تمثّل مخزونات المؤسسة **القيم القابلة للتحقيق: كلّ الحسابات غير الجاهزة الّتي تخصّ دورة الإستغلال.** **القيم الجاهزة: نقديات المؤسسة**		**مجموع الديون القصيرة الأجل**	
Σ	.....	Σ	.....

لتسهيل عملية تحليل المركز المالي للمؤسسة أو عملية التحليل المالي بصفة عامة من الأفضل الإستعانة بميزانية مختصرة لقائمة المركز المالي حيث أنّ:

[1] مجيد الشرع، مقال حول القوائم المالية الأساسية، الأردن، كتبه لموقع www.investolife.com، يوم 2010/11/20 في الساعة 21 و 3د

الميزانية المختصرة:

هي ميزانية فيها يتمّ ضم مجموعة من حسابات الميزانية المالية المفصلة في مجموعة واحدة شريطة أن يكون لهذه المجموعات دلالة مالية. يمكن تجميع حسابات الميزانية في شكل مختصر وفق ثلاث معايير أساسية وهي كالتالي:[1]

المعيار القانوني: جدول رقم (I – 03)

الأصـــول	المبالغ	الخصـــوم	المبالغ
أصول غير متداولة	.....	الأموال الخاصّة	.....
أصول متداولة	.....	Σ الديون	.....
المجموع	.....	**المجموع**	.....

المعيار الإقتصادي: جدول رقم (I – 04)

الأصـــول	المبالغ	الخصـــوم	المبالغ
أصول غير متداولة	.....	الأموال الدائمة	.....
قيم الإستغلال	.....		
قيم قابلة للتحقيق	.....	خصوم متداولة	.....
قيم جاهزة	.....		
المجموع	.....	**المجموع**	.....

المعيار (3،4): وهو أفضل معيار لحساب مؤشرات التوازن وأهمّ نسب الهيكل المالي.

جدول رقم (I – 05) يبين المعيار (3،4)

الأصـــول	المبالغ	الخصـــوم	المبالغ
أصول غير متداولة	.....	الأموال الخاصّة	.....
قيم الإستغلال	.....		
قيم قابلة للتحقيق	.....	خصوم غير متداولة	.....
قيم جاهزة	.....	خصوم متداولة	.....
المجموع	.....	**المجموع**	.....

[1] د. نزعي فاطيمة زهرة المطبوعة محاضرات في مقياس التحليل المالي للمؤسسات ، السنة الجامعية 2018/2017 ،ص 29

- **المطلب الثاني : قائمة الدخل**

تفاوتت أهمية القوائم المالية عبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، ففي الوقت الذي كانت فيه الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم الأخرى من حيث الأهمية منذ القرن السابع، إلا أن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل ومع الأهمية المتزايدة لها، أخذ ينظر إلى الميزانية العمومية كصلة وصل بين قائمتي متتاليتين، ومنذ ذلك الحين وحتى تأسيس مجلس المعايير المحاسبة المالية في عام 1973م، تم التعامل مع قائمة الدخل باعتبارها الأكثر أهمية لأنها تقدم معلومات ذات علاقة بتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على التحكم في التكاليف وتوليد الأرباح.

- ✓ **فرع الأول : تعريف قائمة الدخل :**

تمثل قائمة الدخل كل من إيرادات ومصاريف الشركة، حيث تعبر عن نتيجة أعمال الشركة إما بالربح أو بالخسارة، يتم إعدادها بطريقة توضح جميع إيرادات الشركة وما يقابلها من مصاريف ونفقات، سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للشركة أو الأنشطة الخارجية الأخرى التي تحقق عوائد معينة، حيث يكمن التحقق من خلالها على حجم الأرباح المحتجزة، ونسبة توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية. [1]

كما يمكن إعتبار قائمة الدخل إحدى القوائم المهمة في كل من المحاسبة و التحليل المالي، لأنها تعد مصدرا هاما للبيانات التحليلية، فهي عبارة عن كشف يبين مقدار الإيرادات والنفقات والأرباح والخسائر خلال وحدة زمنية محددة.

- ✓ **فرع الثاني: أهمية قائمة الدخل :**

تكمن أهمية قائمة الدخل في كونها تظهر التغيرات الناتجة عن نشاط الشركة خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة، كما أنها تعتبر كمرآة عاكسة لنشاط الإدارة، حيث تعتبر كترجمة رياضية ومحاسبية لكل من سياسة، خبرة، معرفة، وبعد نظر الإدارة وذلك من وجهة نظر كل من الإيرادات والتكاليف، صافي الربح أو الخسارة النهائية للمشروع يعتبر كمؤشر لمدى فعالية الإدارة. [2]

[1] د. وليد ناجي الحيالي، مذكرات التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمرك، 2007 ، ص28

[2] ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا،2007 ص39

✓ **فرع الثالث : أهم المؤشرات التي تحتويها قائمة الدخل:**

تحتوي قائمة الدخل على عدة مؤشرات:

1) **الإيرادات:** تعبر عن مداخيل المشاريع التي تقوم بها الشركة مثل المبيعات، أو إيرادات تقديم الخدمات ...الخ، حيث تمثل التدفقات النقدية الفعلية أو المتوقعة للشركة، والتي تنتج من البيع النهائي لمنتجاتها أو نتيجة لتأديتها لخدمة معينة. [1]

شكل تخطيطي رقم (ا – 01): يوضح الفرق بين إيرادات ومقبوضات الشركة

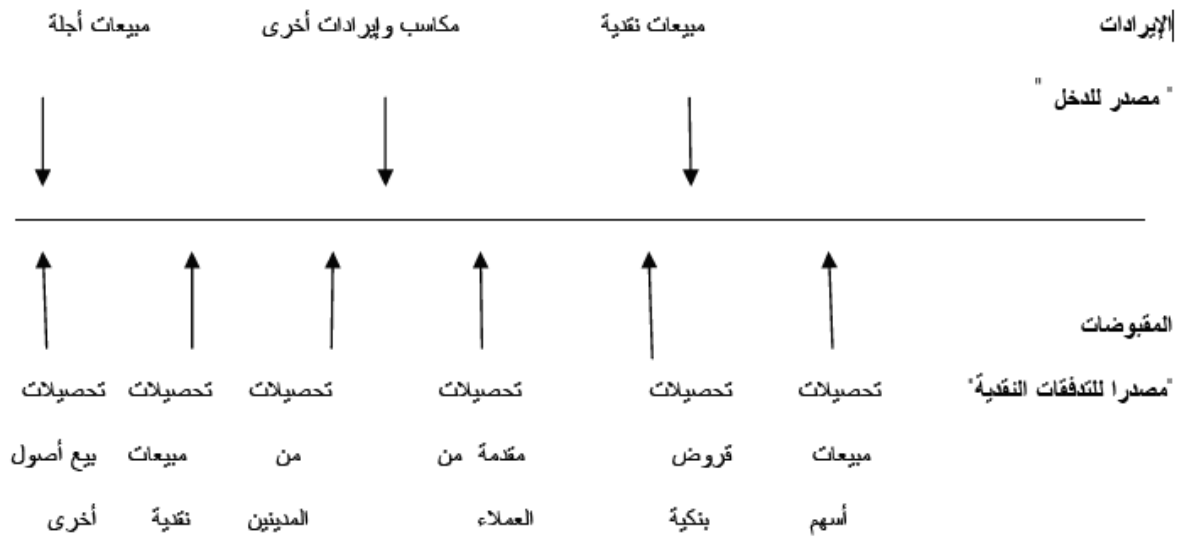

المصدر : طارق عبد العال حماد، بورصة الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 175

2) **المصاريف:**

هي تلك التكاليف التي تتحملها المؤسسة عند القيام بعملية الاستغلال أو التي صرفت على عمليات البحث والدراسة والدعاية من اجل تنمية نشاط الشركة[2] ، يتعلق مصطلح المصاريف بالتدفقات النقدية الخارجة الفعلية، والمتوقعة لفترات لاحقة بشرط أن لا تكون هذه الأخيرة إضافة لإحدى حسابات الأصول أو تخفيضا في الخصوم، كما يتوجب على المحلل المالي أن يفرق بين المصروفات والمدفوعات النقدية وهذا كما يوضحه الشكل الأتي:

[1] د. طارق عبد العال حماد، بورصة الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره،ص175

[2] بن فليس احمد المحاسبة المعمقة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2003 ص 3

شكل تخطيطي رقم (ا – 02): يوضح الفرق بين المصاريف والمدفوعات داخل الشركة

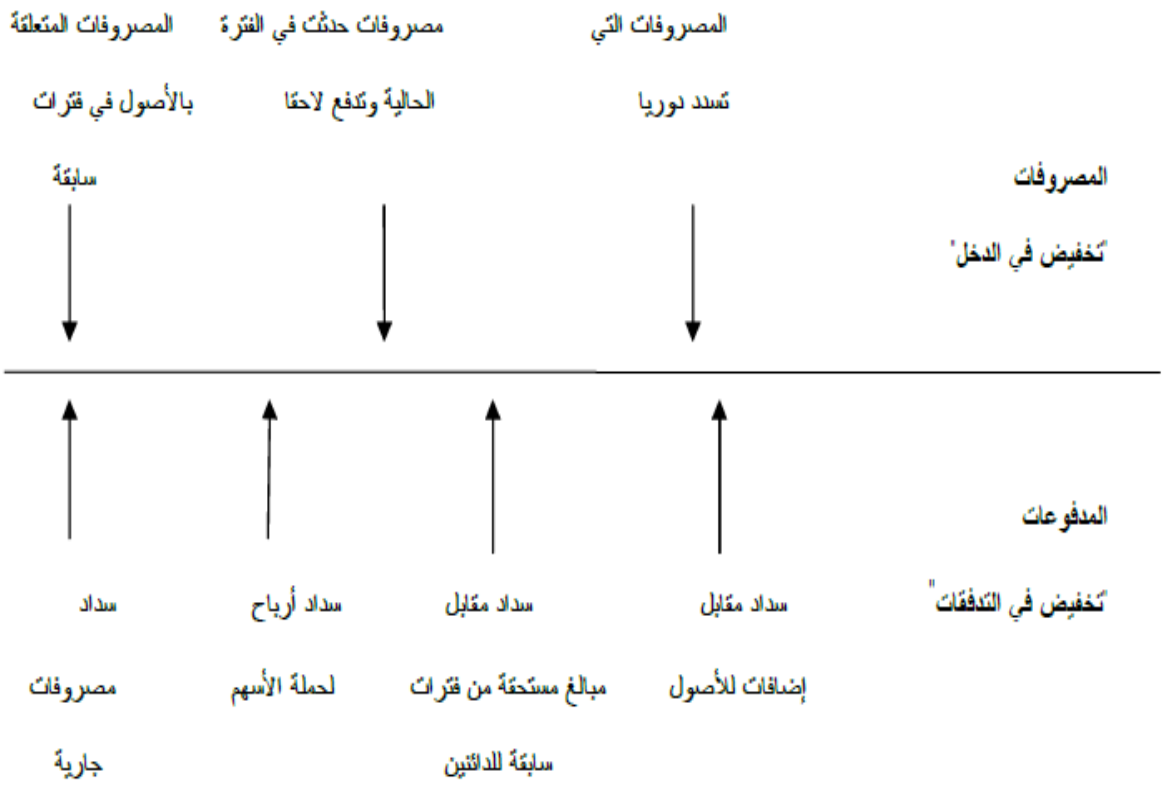

المصدر : طارق عبد العال حماد، بورصة الاوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 176

- **إجمالي الأرباح والخسارة:**

وهو يعبر عن نتيجة الإجمالية للعملية الإنتاجية التي قامت بها الشركة خلال دورتها المالية، أو هو إجمالي الإيرادات مخصوم منها إجمالي المصاريف، نتيجة لتعاملاتها التجارية، فعلى سبيل المثال لو تبيع الشركة قطعة ارض كانت قد إشترتها من قبل من أجل القيام بعملية توسعية، سوف تظهر التدفقات النقدية الإجمالية في قائمة الدخل في حالة إذا كانت سعر بيع الأرض أكبر أو أصغر من سعر شرائها.

- **صافي الربح والخسارة :**

وهي عبارة عن النتيجة الصافية للعملية الإنتاجية للشركة خلال دورتها المالية، حيث تعبر عن صافي التدفقات النقدية السنوية، نتيجة لتعاملاتها التجارية الناتجة عن بيع سلعة أو خدمة معينة، ففي أسواق الأوراق المالية تعتبر الأرباح احد العوامل الهامة التي تؤثر في السعر السوقي للسهم،[1]

- ✓ **فرع الرابع : شكل قائمة الدخل:** تأخذ قائمة الدخل الشكل الأتي [1]

[1] د . طارق عبد العال حماد، بورصة الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره،ص 177

جدول رقم (ا – 06): يبين شكل قائمة الدخل (حسابات النتائج)

رقم الحساب	البيان	المبالغ للسنة N	المبالغ للسنة N-1
70	مبيعات البضائع والنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة		
72	الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون أو تغيرات المخزون		
73	الإنتاج المثبت		
74	إعانات الإستغلال		
(1)	**إنتاج السنة المالية حـ (70+72+73+74)**		
60	المشتريات المستهلكة		
61	خدمات خارجية		
62	خدمات خارجية أخرى		
(2)	**إستهلاك السنة المالية حـ (60+61+62)**		
(3)	**القيمة المضافة للإستغلال (1) – (2)**		
63	أعباء المستخدمين		
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		
(4)	**إجمالي فائض الإستغلال (3) – (حـ/63+حـ 64)**		
75	منتجات عملياتية أخرى		
65	أعباء عملياتية أخرى		
68	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات		
78	الإسترجاع على خسائر القيمة		
(5)	**النتيجة العملياتية (4) + حـ/75 – حـ/65 – حـ/68 + حـ 78**		
76	منتوجات مالية		
66	أعباء مالية		
(6)	**النتيجة المالية حـ/ 76 – حـ 66**		
(7)	**النتيجة العادية قبل الضريبة (5) + (6)**		

[1] د. نزعي فاطيمة زهرة المطبوعة محاضرات في مقياس التحليل المالي للمؤسسات ، السنة الجامعية 2018/2017 ،مرجع سابق ،ص75

695 و 698	الضرائب الواجبة الدفع عن النتائج العادية		
692 و 693	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		
(8)	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية (7) – (حـ/ 695 و 698 + حـ/692 و 693)**		
77	منتوجات غير عادية		
67	أعباء غير عادية		
(9)	**النتيجة غير العادية حـ/ 77 – حـ/ 76**		
(10)	**صافي نتيجة السنة المالية (8) + (9)**		

المصدر المطبوعة لدكتورة نزعي فاطيمة زهرة ، السنة الجامعية 2018/2017 ،ص 75

يسمح جدول حسابات النتائج كما رأينا بمعرفة ومعاينة سيرورة تكوين النتيجة خلال فترة معينة، غير أنّه من الأهمية بمكان القيام بتقييم نشاط المؤسسة عبر تحليل نقارن من خلاله تطور هذا النشاط:

- بالنسبة لنتائج السنوات السابقة.
- بالنسبة لنتائج مؤسسات أخرى تنتمي إلى نفس النشاط.

ويمكن من أجل القيام بهذا التحليل استخدام عدة مؤشرات ونسب تبين كفاءة ومردودية المؤسسة وفعالية التسيير فيها.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

ظهرت هذه القائمة نتيجة للأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح عن البيانات والمعلومات المحاسبية و تعمل هذه القائمة على توفير معلومات لا توفرها قائمتي الدخل و المركز المالي، حيث تقتصر هاتين القائمتين على تزويد المستفيدين بالمعلومات المالية المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على الموجودات و المطلوبات و حقوق الملكية دون أن تقدم أسبابا أو توضيحات بخصوص هذه التغيرات، لذلك كان لابد من إصدار قائمة مالية جديدة تعمل على تغطية جوانب القصور في القائمتين السابقتين فكانت بذلك قائمة التدفقات النقدية.

فرع الأول : تعريف قائمة التدفقات النقدية :

تعتبر قائمة التدفقات النقدية كحلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العمومية، حيث أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر أثار الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية على النقد، لذلك صنفت ضمن القوائم الأساسية في التحليل المالي الحديث، حيث يمكن للإدارة أن تستعمل هذه الأخيرة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية، كما يمكن للمستثمرين والدائنين أن يستخدموها لتقييم مدى قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروتهم أو الإلتزام بحقوقهم .

فرع الثاني : العناصر الأساسية المكونة لقائمة التدفقات النقدية : هناك 3 عناصر أساسية مكونة لقائمة التدفقات النقدية، حيث أنها تجمعها علاقة تكامل فيما بينها وهي تصنف كالأتي:

1. **التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:** تمثل بعض متغيرات كشف الدخل والميزانية العمومية، والحسابات الأساسية المراد الكشف عنها، صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة وقسط الإهتلاك من كشف الدخل، والتغيرات الحاصلة في فقرات الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة من الميزانية العمومية، فالزيادة في المدينون (ذمم دائنة وأوراق القبض) والمخزون تخفض، أما النقصان يضاف، في حين الزيادة في الذمم الدائنة ومصاريف المستحقة وأوراق الدفع تضاف، وتخفض في حالة النقصان، والجدول الأتي يوضح مكونات كشف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

جدول رقم (I – 07): يبين كشف التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية.

البيان	المبلغ
+صافي الربح (الدخل)	.....
+قسط الاستهلاك السنوي	.....
التغير في الموجودات والمطلوبات المتداولة	.....
التغير في المدينون	.....
التغير في المخزون	.....
التغير في الدائنون	.....
التغير في المصاريف المستحقة	.....
التغير في أوراق الدفع	.....
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	.....

المصدر : عدنان تايه النعيمي أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2008 ، ص 28

2. **التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:**

يتضمن هذا الكشف التغيات الحاصلة بالموجودات الرأسمالية، شراء الموجودات الثابتة أو بيعها (صافي الإنفاق الرأسمالي) والجدول الأتي يوضح مكونات هذه الأنشطة:

جدول رقم (ا – 08) : يبين التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية

البيان	المبلغ
- (شراء الموجودات الثابتة)	.....
+بيع الموجودات الثابتة	.....
صافي التدفق من الأنشطة الاستثمارية	.....

المصدر : عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، مرجع سبق ذكره ص 28

3. **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :** تحدد هذه التدفقات من خلال التغيرات التي تحصل في حقوق المالكين والدائنين، حيث يتضمن هذا الكشف كل من الإيراد من بيع الأسهم، مقسوم الأرباح على حملة الأسهم، الإيراد من بيع أدوات دين (سندات) طويلة الأجل، إطفاء المديونية، و إعادة شراء الأسهم العادية، الجدول التالي يبين كيفية حساب التدفقات النقدية التمويلية [1]

جدول رقم (ا – 09): يبين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

البيان	المبلغ
-إطفاء المديونية	.....
+الإيراد من بيع الأدوات (مديونية طويلة الأجل)	.....
-مقسوم الأرباح لحملة الأسهم العادية	.....
-شراء الأسهم العادية	.....
+الإيراد من بيع الأسهم العادية الجديدة	.....
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	.....

المصدر : عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، مرجع سبق ذكره ص29

4. **قائمة التدفقات النقدية:**

[1] David harper, http://www.investopedia.com/university/financialstatements/ le 22/10/2010 , à 19:50.

تعد هذه القائمة من خلال إضافة مراحل إعداد كل من كشف التدفقات النقدية التشغيلية وكشف التدفقات النقدية، والناتجة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، أي بمعنى أن التدفقات لنقدية هي حاصل جمع العناصر الأساسية لقائمة التدفق النقدي، حيث [1] :

صافي التدفق النقدي = صافي التدفق النقدي التشغيلي + صافي التدفق النقدي للإستثمار + صافي التدفق النقدي التمويلي.

ومما سبق يمكننا أن نضع شكلا يبين العناصر الأساسية المكونة لكشف التدفقات النقدية وهي كالتالي:

شكل تخطيطي رقم (ا – 03): يوضح العناصر الأساسية لكشف التدفقات النقدية

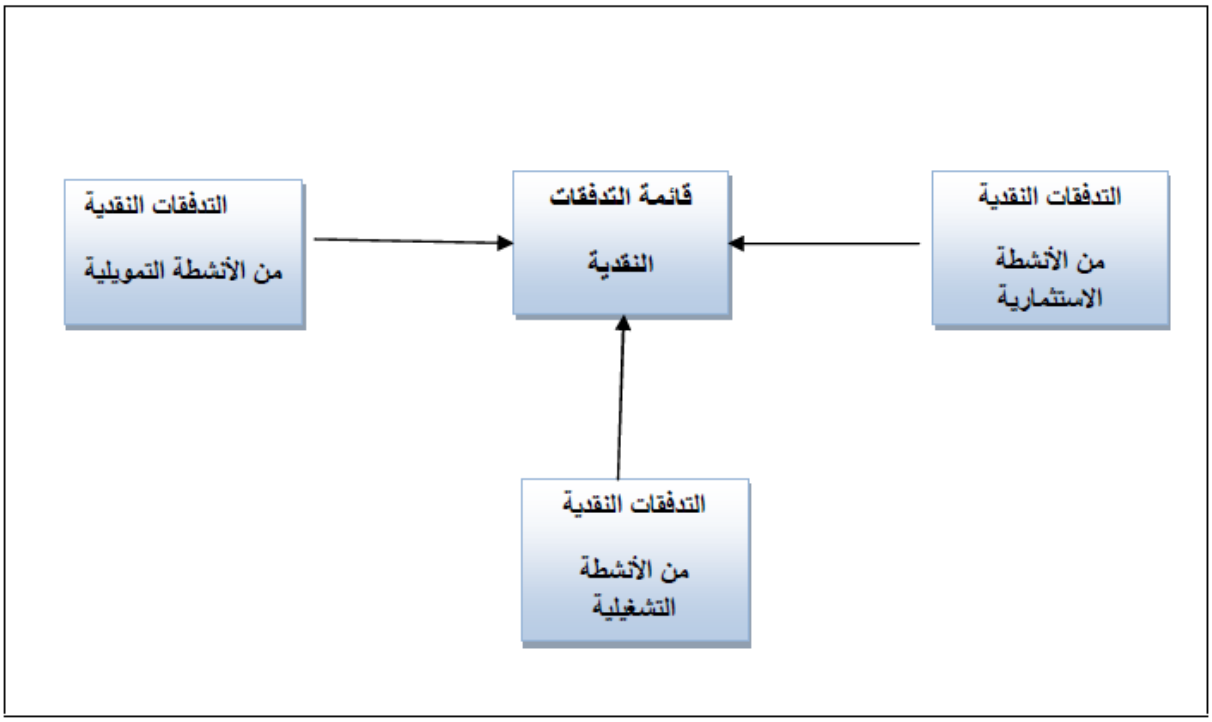

المصدر : عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره ص 29

[1] د. عدنان تايه النعيمي أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2008 ،ص29

جدول رقم (ا – 10): جدول التدفقات الخزينة مباشرة

البيان	السنة N	السنة N+1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين		
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة		
الضرائب عن النتائج المدفوعة		
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية		
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
الحصص التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار (ب)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		
الحصص غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل (ج)		
تأثيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات		
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب +ج)		
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية		
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية		
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19/ 46 ،25 مارس 2009 ، ص 35.

جدول رقم (I – 11) جدول التدفقات الخزينة غير المباشرة

البيان	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية		
تصحيحات من أجل :		
ـ الإهتلاكات والأرصدة		
ـ تغير الضرائب المؤجلة		
ـ تغير المخزونات		
ـ تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى		
ـ تغير الموردين والديون الأخرى		
ـ نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب		
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات		
تحصيلات التنازل عن تثبيتات		
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل		
الحصص المدفوعة للمساهمين		
إصدار رأس المال النقدي (المنقودات)		
إصدار قروض		
تسديد قروض		
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)		
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب +جـ)		
أموال الخزينة عند الافتتاح		
أموال الخزينة عند الإقفال		
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)		
تغير أموال الخزينة		

المصدر : قرار مؤرخ في 23رجب 1429الموافق 26يوليو2008 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص36

المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي و أهم استعمالاته

إن الأخذ بأداوت التحليل المالي من شأنه أن يتعرف المحلل على كيفية تأمين المؤسسة لنشاطها بتعديل أو موازنة التدفقات المالية للموجودات و المطالب. من أهم أساليب المستعملة في التحليل المالي سنذكرها من خلال هذا المبحث

المطلب الأول : مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

فرع الأول : تعريف رأس المال العامل FR:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تشخيص و تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي و دلك بتاريخ معين و هدا مؤشرا كثيرا ما تأخد به البنوك كمقياس للموافقة على منح القروض للمؤسسة ، إد تعتبر بمثابة الضمان الذي يسمح لها بتجنب الإخطار الناتجة عن عدم التسديد أو عدم الملائمة المالية.

رأس المال العامل يعبر عن قيمة الأموال الدائمة التي تمول جزء الأصول المتداولة ويدعى رأس المال العامل الدائم أو الصافي [1]

أنواع رؤوس الأموال العاملة: [2]

أ) رأس المال العامل الصافي (الدائم):

يمثّل الفرق بين الموجودات المتداولة والإلتزامات المتداولة، أو هو الفرق بين الخصوم ذات الطبيعة الطويلة المدى بما في ذلك الملكية الخاصّة للمؤسسة والأصول ذات الطبيعة الطويلة المدى وبمعنى آخر هو الجزء من الموجودات (الأصول) المتداولة الممول عن طريق التمويل الطويل الأجل.

يمكن تحليل أو تفسير رأس المال العامل الصافي من زاويتين للميزانية:

[1] د. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق الجزائر 1991 (ص 23)

[2] د. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS. دار زهران للنشر والتوزيع، 2013. ص58.

- **من أعلى الميزانية:** هو الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول غير المتداولة ويحسب بالعلاقة:

رم ع ص = الأموال الدائمة – الأصول غير المتداولة

- **من أسفل الميزانية:** هو الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للخصوم المتداولة ويحسب بالعلاقة:

رم ع ص = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

ولتحليله يمكن أن نصادف ثلاث فرضيات:

أولاً: أن يكون ر م ع ص = 0 ⇐ الأموال الدائمة = الأصول غير المتداولة وهو شكل التوازن المالي الأدنى يعني أنّ المؤسسة تستثمر أموالها الدائمة الإستثمار الأمثل في تمويل الأصول غير المتداولة دون وجود فائض وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية للإلتزامات لمدّة طويلة.

ثانياً: أن يكون ر م ع ص موجباً ⇐ الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير المتداولة، وبالتالي وجود فائض لم يمتصّ في عملية تمويل الأصول غير المتداولة وهذا يعبر على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، لا يجب أن يكون هذا الفائض كبيراً جدّاً إذ يجب الموافقة بين عاملي التكلفة والخطر.

ثالثاً: أن يكون ر م ع ص سالباً ⇐ الأموال الدائمة أقلّ من الأصول غير المتداولة وهذا يعني أنّ المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها الطويلة المدى عن طريق أموالها الدائمة بل أنّ جزءاً منها ممول عن طريق الخصوم المتداولة وهذا ليس توظيفاً عقلانياً لأموال المؤسسة، ممّا يعني أنّها غير قادرة على الوفاء بديونها تجاه الغير، وإن وجدت هذه المرحلة لدى المؤسسة فيجب أن تكون مرحلية.

ب) رأس المال العامل الخاصّ:

هو الفرق بين الأموال الخاصّة والأصول غير المتداولة، وهو يعبّر عن مدى تغطية الأموال الخاصّة لوحدها الأصول غير المتداولة، فإذا كان موجباً فهذا ضمان للمؤسسة ولكن إذا كان لديها ديون طويلة الأجل فهذا يكلّفها تحمل معدّل فائدة على ديون غير مستثمرة لابدّ لها أن تستثمرها أو تعيد تسديدها وإذا كان العكس فهذا يعني أنّ الأموال الخاصّة للمؤسسة لا تغطي الأصول غير المتداولة وتحتاج المؤسسة الخصوم غير المتداولة لتحقيق ذلك.

ويمكن حساب وتحليل رأس المال العامل الخاص من زاويتين للميزانية:

- **من أعلى الميزانية:** هو الفائض من الأموال الخاصة بالنسبة للأصول غير المتداولة ويحسب بالعلاقة:

ر.م. ع. خ = الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية

- **من أسفل الميزانية:** هو الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة لمجموع الديون ويحسب بالعلاقة:

ر.م .ع .خ = الأصول المتداولة – مجموع الديون

ج) إجمالي رأس المال العامل:

هو مجموع الأصول المتداولة، ويكمن الهدف من دراسة إجمالي رأس المال العامل في إثبات طبيعة نشاط المؤسسة، إذ يجب أن نقارن هذا الأخير مع نصف ∑ الميزانية أو مع ∑ الأصول غير المتداولة حيث أنّه:

إذا كان نشاط المؤسسة صناعي ⇐ يجب أن تكون أ غ م 〉 أ م ⇐ أ م 〈 نصف ∑ الميزانية.

وإذا كان نشاط المؤسسة تجاري ⇐ يجب أن تكون أ م 〉 أ غ م ⇐ أ م 〉 نصف ∑ الميزانية.

إجمالي رأس المال العامل = ∑ الأصول الجارية

د) رأس المال العامل الأجنبي:

وهو يمثّل ∑ الديون الّتي هي بحوزة المؤسسة والّتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها، وفي هذه الحالة نقارن هذا الأخير مع نصف ∑ الميزانية، حيث أنّه:

إذا كانت ∑ الديون 〈 نصف ∑ الميزانية ⇐ المؤسسة مستقلة مالياً عن دائنيها.

إذا كانت ∑ الديون 〉 نصف ∑ الميزانية ⇐ المؤسسة غير مستقلة مالياً عن دائنيها.

رأس المال العامل الأجنبي = ∑ الديون

أنواع وقوانين مؤشر رأس المال العامل [1]

جدول رقم (I – 12) : يمثل أنواع وقوانين مؤشر رأس المال العامل

رؤوس الأموال العاملة	القانون
رأس المال العامل الدائم (الصافي)	الأموال الدائمة – الأصول غير المتداولة
	الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة
	رأس المال العامل الخاص + الخصوم غير المتداولة
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصّة – الأصول غير المتداولة
	الأصول المتداولة – ∑ الديون
	رأس المال العامل الدائم – الخصوم غير المتداولة
إجمالي رأس المال العامل	∑ الأصـــول المتداولة
	∑ الميزانية – الأصول غير المتداولة
	رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي
رأس المال العامل الأجنبي	∑ الديـــون
	∑ الميــزانية – الأموال الخاصّة
	الأصول المتداولة – رأس المال العامل الخاص
	إجمالي رأس المال العامل – رأس المال العامل الخاص

شكل تخطيطي رقم (I – 04): يوضح مؤشرات التوازن المالي على مستوى الميزانية المالية المختصرة

[1] د. نزعي فاطيمة زهرة المطبوعة محاضرات في مقياس التحليل المالي للمؤسسات ، السنة الجامعية 2018/2017 ، مرجع سابق،ص 29

فرع الثاني:الاحتياجات من رأس المال العامل BFR:

- **مفهوم الاحتياجات من رأس المال العامل :** الاحتياجات في رأس المال العامل هو رأس المال العامل الذي تحتاج اليه المؤسسة فعلا لمواجهة استحقاق الديون القصيرة الاجل [1]
- **حساب احتياجات رأس المال العامل BFR :**

BFR = احتياجات التمويل – موارد التمويل

احتياجات التمويل = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق

موارد التمويل = ديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية

- **حالات 3 لـ BFR**

✓ **BFR موجب :** معناه احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة أي المؤسسة بحاجة لرأس المال لتمويل احتياجاتها

✓ **BFR سالب : موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة و يبقى فائض، و المؤسسة لديها السيولة و لا تحتاج إلى رأس المال موجب**

✓ **BFR = 0 معدوم : الموارد تساوي الاحتياجات وهي حالة عابرة نادرة الحدوث**

فرع الثالث: الخزينة T:

تعرف الخزينة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة [2]

- **الحالات الممكن للخزينة :**

1- الخزينة موجبة : الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أي هناك فائض في رأس المال العامل و هذا ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة

2- الخزينة سالبة : في هذه الحالة راس المال العامل أقل من الاحتياجات في راس المال العامل اي المؤسسة بحاجة الى موارد مالية لتغطية احتياجات المتزايدة لاستمرار النشاط

[1] بن عمارة نور الدين، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر – وحدة ورقلة –مذكرة ماجستر ، مالية مؤسسة جامعة ورقلة 2010 ، ص66-64

[2] د.بن عمارة نور الدين، نفس مرجع السابق ، ص71-72

3- الخزينة معدومة : رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل و هي حالة مثلى للخزينة و هنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المال ، لكن لابد من أخد الحذر ،و بالتالي ضرورة إيجاد موارد جديدة من أجل ضمان تغطية الاحتياجات المستقبلية

الشكل رقم (I – 05) يوضح الحالات الممكنة للخزينة

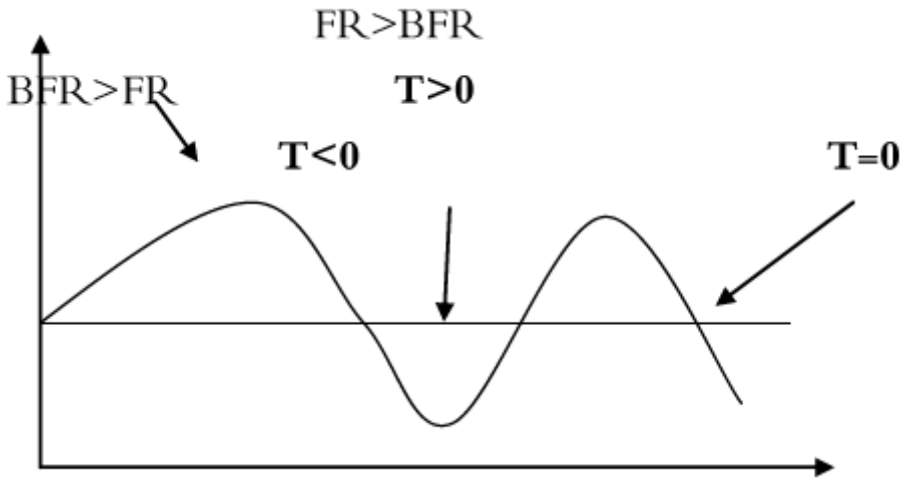

المطلب الثاني : النسب المالية

الفرع الأول : تعريف النسب المالية :

توجد عدة تعاريف للنسب المالية والتي نذكر منها :

☜ تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية و قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها و كما قد تتواجد هده البنود على قائمتين ماليتين [1]

☜ النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين متغيرين و ناتج هده المقارنة لا قيمة له إلا إدا قورن بنسبة أخرى مماثلة و تسمى بالنسبة المرجعية و على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.[2]

الفرع الثاني :أهم النسب:

[1] د. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 ص 357"

[2] د. محمد مطر " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " دار وائل للنشر – عمان الأردن، 2006 ص 40

1) نسبة السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة الجارية على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مهما لتقييم آدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها ، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها الجارية وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل.[1]

أ) نسبة سيولة الأصول:

وهي تبيّن حجم أو نسبة الأصول ذات الطبيعة قصيرة المدى أي المتداولة من Σ الأصول، إذ يستحسن أن تكون هذه النسبة $\rangle$ **0.5** بالنسبة للمؤسسات التجارية و $\langle$ **0.5** في المؤسسة الإنتاجية. وهي تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \Sigma \text{ الأصول المتداولة} / \Sigma \text{ الأصول}$$

ب) نسبة السيولة العامّة:

تعبر هذه النسبة عن عدد المرات الّتي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، لابدّ أن تفوق هذه الأخيرة **1** وهناك من يحبذ أن يكون مجموع الأصول المتداولة على الأقل ضعف الخصوم المتداولة حيث أنّها كلّما زادت (النسبة) دلّ ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الديون المتداولة المفاجئ دون اتخاذ إجراءات أخرى، لكن لابدّ أن تفسّر تفسيراً واضحاً. وتحسب وفق العلاقة الموالية:

$$\text{نسبة السيولة العامّة} = \Sigma \text{ الأصول المتداولة} / \Sigma \text{ الخصوم المتداولة}$$

ج) نسبة الخزينة العامّة (السيولة المختصرة):

[1] د. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر ، 2001 ، ص235

تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الخزينة العامّة = ∑ القيم المتداولة / ∑ الخصوم المتداولة

وتوضح هذه العلاقة مدى إمكانية سداد الديون القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة إذ يتمّ حذف المخزونات لاعتبارها من أقلّ عناصر الأصول المتداولة سيولة، ولصعوبة تصريفها خلال وقت قصير دون خسائر. يستحسن أن تكون قريبة من 0.75 أو هناك من يفضل من المحللين الماليين أن تكون محصورة بين 0,8 و 0,9.

د) نسبة الخزينة الجاهزة (الفورية):

تحسب انطلاقاً من العلاقة:

نسبة الخزينة الفورية = ∑ القيم الجاهزة / ∑ الخصوم المتداولة

وهي تبيّن مدى إمكانية التسديد الفوري للديون القصيرة الأجل ويستحسن أن تتراوح هذه النسبة بين 0.25 و 0.35

2)نسب التمويل:[1]

أ) نسبة التمويل الدائم:

وهي تمثّل مدى تغطية الأصول غير المتداولة بالأموال الدائمة ويستحسن أن تكون أكبر من الواحد (1). كما يمكن أن نستنتج وجود ر م ع الدائم من عدمه. تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير المتداولة

ب)نسبة التمويل الخاصّ:

تبيّن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصّة في تمويل الأصول غير المتداولة كما تبيّن وجود ر م ع الخاص من عدمه، يستحسن أن تكون أكبر من الواحد (1). تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

[1] د . نزعي فاطيمة زهرة المطبوعة محاضرات في مقياس التحليل المالي للمؤسسات ، السنة الجامعية 2018/2017 ، مرجع سابق،ص 36

3) نسب الإقتراض:

أ) نسبة الوفاء بالدين (قابلية التسديد):

تبيّن هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها أي مدى ضمان تسديد ديون الغير عند تاريخ الإستحقاق إذ يستحسن أن تكون أكبر من 2 فكلّما كانت أكبر من 2 أكثر كان هذا أفضل للمؤسسة وهي تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الوفاء بالدين = $\sum$ الأصول / $\sum$ الديون

ب) نسبة الإستقلالية المالية:

تبيّن هذه النسبة درجة الإستقلالية المالية للمؤسسة عن دائنيها أو بمعنى آخر درجة أو نسبة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي بالنسبة للتمويل الداخلي ويمكن أن نقصد هنا بالإستقلالية المالية حتّى في اتخاذ القرار. وهي تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصّة / $\sum$ الديون ← $\rangle$ 1 أو
نسبة الإستقلالية المالية = $\sum$ الديون / $\sum$ الميزانية ← $\rangle$ 0.5 أو
نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصّة / $\sum$ الميزانية ← $\langle$ 0.5

4) نسب الربحية:

تقيس هذه النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وتدخل هذه النسب ضمن اهتمام المستثمرين والمقرضين.

أ) نسبة هامش الربح الإجمالي: وهي نسبة مردودية النشاط وتمثّل نسبة إجمالي الربح إلى صافي المبيعات وكلّما ارتفعت هذه الأخيرة مقارنة مع المنافسين كان ذلك يعكس كفاءة عمليات التشغيل بالنسبة للمؤسسة مقارنة مع منافسيها. وبالتالي هي تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الإجمالي = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال الصافي

ب) **نسبة هامش الربح الصافي:** وتشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح صافية وذلك بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى، كلّما ارتفعت كان ذلك مقبولا ولابدّ من مقارنتها مع متوسط النسبة المحققة في القطاع. وهي تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية/ رقم الأعمال الصافي

ج) **معدل العائد على الإستثمار:** وتسمّى أيضا نسبة مردودية الأموال الدائمة الّتي استثمرتها المؤسسة لمدّة تتجاوز السنة، وهي تعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كلّ الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال. وتحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الإستثمار = النتيجة الصافية/ إجمالي الإستثمار

حيث أنّ: إجمالي الإستثمار= رم ع ص+أ غ م= الأموال الدائمة

د) **نسبة العائد على إجمالي الأصول:** وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، كلّما ارتفعت هذه النسبة كلّما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتمّ استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة، وتقارن هذه الأخيرة مع متوسط النسبة في القطاع.تحسب وفق العلاقة:

نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية/ متوسط إجمالي الأصول

حيث أنّ: متوسط إجمالي الأصول= (أصول أوّل المدّة +أصول نهاية المدّة)/2

5) نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها و يمكن عرضها كما يلي: [1]

أ) **المردودية الاقتصادية:** و هي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها ، وتحسب بالعلاقة التالية

[1] تودرت أكلي ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر ، 2009 ، ص48

تحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية/ مجموع الأصول

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي .

ب) المردودية المالية

تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين ، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة ، وتحسب كما يلي :

تحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

ج) المردودية الأموال الدائمة

تحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة المردودية الأموال الدائمة = النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية/ الأموال الخاصة + الديون المالية

تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم و الاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج ، وتطويرها قصد تنمية نشاطها .

6)نسب النشاط:

تستخدم هذه لتقييم نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن ، وفيمايلي أهم هذه النسب .

أ) معدل دوران مجموع الأصول :

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه لنسبة أو هذا المعدل.

ومتابعة تطور من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات؟ يتم حساب هذا المعدل وفق العاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذ كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة ، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط، دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفض مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة، أي هناك أصول زائدة لا ضرورة لها. [1]

ب) معدل الدوران الأصول غير الجارية :

كلما زاد معدل دوران الأصول غير جارية قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خال فاعلية استخدام الأصول غير جارية في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول غير جارية يتسم بمقدار اقتصادي أمثل.

في حالة قيام المؤسسة باستئجار بعض الأصول غير جارية بدا من شرائها، فإن جزء كبير من الأصول غير جارية لا يظهر في الميزانية، وهذا معناه وعند إجراء عملية تقييم الأداء بتحليل نسب النشاط أن بدون أخذ عنصر الاستئجار في الحسبان، فإن معدل الدوران المستخرج سيفقد كثيرا من قيمته، ولمعالجة هذا القصور يقوم المحلل المالي برسملة أقساط الإيجار السنوية واضافتها إلى مجموع الأصول غير جارية أو أيضا إلى القروض في جانب الخصوم من أجل توازن المي ا زنية، إن الاعتماد على الاستئجار دون شراء الأصول غير جارية يعني ترشيدا للقرار الاستثماري.

ويضمن إدارة المؤسسة تحقيق مزايا الاستئجار وهي:

- يؤدي استئجار الأصول غير جارية إدارة المؤسسة بالتغيير المطلوب في معداتها الإنتاجية، حيث أن الإدارة تستطيع بواسطة الاستئجار الحصول على أحد التكنولوجيات دون أن تشعر بأي حالة من حالات القلق حول تقادم الأصول، أو التخلص من الموجودات المندثرة فنيا.

[1] تودرت أكلي ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر ، 2009 ، ص50

- يؤدي الاستئجار إلى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض، حيث أن الاستئجار ا يعتبر من ضمن الديون التي على المؤسسة، ولا يظهر أيضا في الميزانية العامة.
- إن عملية الاستئجار قد تتضمن شروط أفضل من الشروط التي تتحصل عليها المؤسسة عند قيامها بالاقتراض الازم للشراء [1]

ج)معدل دوران الأصول الجارية : يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات، ويتم حساب معدل وفق العاقة التالية:

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغال الأصول الجارية في خلق المبيعات، بالتأكيد أنه كلما زدت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول الجارية في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم لأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الأصول إليه، أن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفا في استغال الأصول الجارية في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول الجارية بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغال أصولها الجارية.

د) فترة التحصيل:

يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر و بشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز، مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة و لكن باتجاه معاكس.

إذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل، و العكس صحيح، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة، ومن الناحية التحليلية يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة، أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام، أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات [2]

[1] تودرت أكلي ، المرجع السابق،ص 52

[2] عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2000 ، ص98

يتم حساب فترة التحصيل وفق العاقة التالية:

فترة التحصيل = 360 / معدل دورات الحسابات المدينة

هـ)فترة الدفع :

يقصد بفترة الدفع الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات وبهذا التحديد فإن فترة الدفع ترتبط بقدرة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، والمنطق التحليل هنا، أنه كلما زادت فترة الدفع كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الانخفاض فيها معب ا ر عن التحسن في السيولة، وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع والتي تتم كمايلي :

فترة الدفع = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

يمكن للمؤسسة القيام بإجراء مقارنة بين المدتين مدة التحصيل من العماء ومدة التسديد للموردين، فإذا طالت مدة التحصيل فإن الجزء من حقوق المؤسسة بقي خاما دورة الأشهر ،أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فإن ذلك يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، فهذا الفرق بين المدينين هو فترة قرض(من المورد) بدون تكلفة [1]

المطلب الثالث : استعمالات التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب لاستعمالات التحليل للمالي كالتخطيط المالي والتحليل الأداء، الائتمان، الاستثماري، وتحليل بعض الحالات الخاصة

فرع الأول التخطيط المالي.

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات دقيقو تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، و يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

[1] عاطف وليد اندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، المرجع السابق، ص 99

فرع الثاني تحليل تقييم الأداء.

تعتبر أداوت التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، في إدارة توازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل يتضمن معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين و المقرضين.

فرع الثالث: التحليل الائتماني.

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلي نتيجة هذه التقييم. وتعتبر أداوت التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم و الفعال الذي يمكن المقرض من اتخاد القرار المناسب

فرع الرابع: التحليل الاستثماري.

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات يصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات والكفاية الإدارية التي تتجلى بها و الاستثمارات في مختلف مجالات

فرع الخامس: تحليل بعض الحالات الخاصة.

من الحالات والمشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها منها

التصفية والانضمام و الاندماج، الشراء و التقييم و جميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات و الأصول و الخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي و الاستثماري و الائتماني و السوقي لكل مؤسسة[1]

خاتمة :

[1] صخري جمال عبدالناصر،" التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر " دراسة حالة مؤسسة ENSP (2010-2011-2012) مذكرة ماستر ، مالية المؤسسة، جامعة ورقلة ، 2013 ص12

تتمثل أهمية التحليل المالي في كونه عديد الاستخدامات ومنها الاستخدامات الإستثمارية والإدارية ومنح الإئتمان، وبالإضافة إلى ذلك يمنح إمكانية معرفة قدرة تسديد المقترض لدينه من عدمها.

وللتحليل المالي أدوات تمثلت في التوازنات المالية والنسب المالية وإستعمال تحاليل الجداول المالية ويعمد هذا الأخير في الأساس على القوائم المالية لأنه عبارة عن عملية كبيرة لتجميع البيانات والقوائم المالية وتلخيصها إلى معلومات تسمح بإتخاذ القرار الصحيح

الفصل الثاني: ماهية البنك

وآلية منحه للقروض

الفصل الثاني: ماهية البنك وآلية منحه للقروض

مقـدمة الفصل:

إن الأفراد وشركات الأعمال لديها حوافز مختلفة للادخار ومدى واسع من المتطلبات المالية. فالأفراد يدخرون للتقاعد أو لشراء منزل أو للاستهلاك في المستقبل أو لدفع مستحقات في المستقبل أو للدفع للتامين على الحياة أو فقدان ملكية أو غيرها.

أما شركات الأعمال فهي تدخر أو تضع أموال نقدية على جانب لمواجهة أية حوادث غير متوقعة أو لتمويل استثمار أو لأغراض التطوير المستقبلي للمشروع على نحو عام. إن كلا من الأفراد وشركات الأعمال يضعون طلبات عدة على المؤسسات المالية وربما يطلبون تسهيلات افتراضية قصيرة الأجل. وربما يكون لهم طلبا قويا على رأس المال في الأمد الطويل لتمويل مشروعات.

فضلا عن تلبية الحاجات المختلفة لشركات الأعمال والأفراد فان المؤسسات المالية تواجه أيضا طلبات من الحكومات التي ترغب أن تقترض أموالا لمواجهة تعهدات مختلفة أو لتمويل المشروعات الرأسمالية.

ثمة مؤسسات مالية مختلفة موجودة لمواجهة أو تنفيذ هذه الطلبات. بعض المؤسسات المالية تعرض مدى واسع من الخدمات القياسية المختلفة، بينما مؤسسات أخرى توفر منتجات وخدمات متخصصة أكثر.

وسنتطرق في فصلنا هذا إلى 3 مباحث، تحدثنا في الأول عن البنوك من حيث أنواعها ووظائفها بالإضافة إلى دور الوساطة المالية. أما المبحث الثاني تناولنا فيه التمويل ومصادره، القروض البنكية أنواعها ومخاطرها، وبعض التفاصيل المتعلقة بالنظام البنكي.

الفصل الثاني: ماهية البنك وآلية منحه للقروض

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك.

تعتبر المؤسسات المالية وخاصة البنوك النواة الأساسية في تمويل مشاريع الاقتصاد الوطني كما تلعب دور الوساطة المالية ما بين أصحاب فائض الأموال وأصحاب احتياج الأموال كما أنها تختلف في ما بينها من ناحية تمويلها لمشاريع الاستثمارية حيث ارتأينا في مبحثنا هذا إلى مفهوم البنك وأنواعه ووظائفه وأهميته ودور الوساطة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك

منذ فترة طويلة احتلت البنوك أهمية بالغة في مختلف المنشات الاقتصادية حيث أن هذه الأهمية تزداد من وقت إلى آخر مع التطورات التي تطرأ على اقتصاديات الدول خاصة وأنها تزود المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يمر به العصر.

الفرع الأول: النشأة.

أصل كلمة مصرف بكسر الراء مأخوذة من الصرف بمعنى بيع النقد ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف ويقابلها كلمة بنك ذات الأصل الأوربي والمشتقة من الكلمة الايطالية Banco التي تعني المنضدة أو الطاولة، أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فلان الصرافين لامباردريين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء العملات المختلفة وذلك في أواخر القرون الوسطى كما أن كلمة Bankrept تعني المفلس، جاءت من أصل ايطالي حيث تعني كسر المنضدة أي منضدة الصراف كإعلان عن إفلاسه وعدم السماح له بالاستمرار في مزاولة الصرافة.[1]

وإن الأناجيل التي تتحدث عن حياة السيد المسيح –عليه السلام–تدل على انتشار هذه العادة في الشرق الأوسط وعلى ارض فلسطين منذ القرن الأول للميلاد ومهما يكن من آمر فان الباحثين يجمعون على أن تاريخ نشأة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157م تلاه بنك برشلونة عام 1401م. ثم بنك ريالتو Pzza Rialto Bancodella عام 1587م ثم بنك أمستردام عام 1609م ويعتبر هذا الأخير (البنك) النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوربية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف والأحوال بين دولة وأخرى، مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام

[1] د خالد أمين عبد الله.إسماعيل إبراهيم الطراد.إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. عمان 2006.ص19.

الفصل الثاني: ماهية البنك وآلية منحه للقروض

1609م وبنك انجلترا عام 1694م وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم.[1]

إن من المسلم به أن العمل المصرفي من قبول الودائع في بداية الأمر استثمار الجزء الفائض منها (الائتمان) في مراحل متقدمة إنما برز وتطور تبعا لاستعمال النقود كوسيط في المبادلات، ولقد عرفت هذا النشاط المدنيات الأولى مثل: الإغريق، السومريين والبابليون والرومان، وان اختلفت الأشكال والمظاهر، كما عرفته العرب قبل الإسلام وفي مكة بالذات المشهورة بتجارتها مع الشام واليمن، فكان النبي – صلى الله عليه وسلم – من قبل مشهورا بالأمين حيث بقيت عنده الودائع حتى قبيل الهجرة من مكة إلى المدينة، حيث وكل بها علي – رضي الله عنه – ليتولى ردها إلى أصحابها، هذا وقد عرف استثمار الأموال بطريقتين:

الأولى إعطاء المال مضاربة على حصة من الربح. والثانية الإقراض بالربا الذي كان شائعا في الجاهلية سواء بين العرب أنفسهم وبينهم وبين اليهود المقيمين في الجزيرة العربية آنذاك، وعندما جاء الإسلام حرم الربا واقتصر العمل المصرفي على الإيداع الأمين والمضاربة على حصة من الربح ولكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية أدت إلى قطع كل صلة بما كان قائما ومعروفا من أشكال التعامل المصرفي القديم، وخضع الشرق للغرب من العصور الوسطى على فجره الجديد.

القول إن الظهور الحقيقي – بالمفهوم الحديث – للبنوك على يد الصاغة والصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا في التداول وفاءا للالتزامات المطلوبة من حاملها والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات ثم اخذ هؤلاء الصاغة والصيارفة عمولة من المدعوين لقاء الحفاظ الأمين كما اخذوا يتصرفون في جزء من الودائع مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا انه لا يتم سحب الودائع كليا وبدأت تتبلور وتتحدد معالمها إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن.

الفرع الثاني: تعريف البنك

- **الجانب اللغوي:**

كلمة بنك مشتقة من الكلمة الايطالية بنكو ومعناها المائدة، ويرجع الأصل في ذلك إلى اليهود المشتغلون بأعمال الصرافة في المبادرة بايطاليا، كانوا يضعون الأنواع المختلفة من العملات التي يتعاملون بها على موائد ذات واجهة زجاجية، فإذا امتنع احدهم عن أداء التزاماته قبل الغير قام المتعاملون بتحطيم زجاج المائدة أمام الجمهور إمعانا في اهانته وهذه العملية كانت تسمى باكروتا ومنها اشتق الأصل في كلمة إفلاس، وكانت ايطاليا أول دولة نشأت فيها البنوك وكان البنكين هما جنوة عام 1148 وبنك البندقية 1171 ونقل بعده اليهودي لمبارك فكرة البنوك إلى جميع دول أوربا.

[1] د خالد أمين عبد الله. إسماعيل إبراهيم الطراد. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. نفس المرجع.ص20.

وبمعنى آخر الصرف – صارف – اصطراف الدنانير، بدلها بدراهم سواها، الصرف – الصيرف – الصيرفي وجمعها حرفة الصراف والمصرف هي كلمة مستحدثة[1] وجمعها مصارف تعني المؤسسة التي تتعاطى الإقراض والاقتراض ويمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة ببعض الكلمات وهو يقبل الأموال ويعيد تقديمها (المتاجرة بالديون) ويستقي من ذلك طبعا.

- **الجانب الاصطلاحي:**

من الصعب ذكر تعريف للبنوك، لان البنوك في معظم الدول تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها وتنص هذه القوانين عادة على تعريف البنوك.والبنوك التجارية هي منشات تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي، ويرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشات والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير أو استثمارات أخرى يمكن أن تعدد بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الخدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة ومنها على سبيل المثال القيام قيام البنك بتحصيل الشيكات لحساب العملاء أو القيام بعمليات خصم وتحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع الأوراق المالية وفتح الاعتمادات المستندية ومنح خطابات الضمان.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن نضع تعريفا للبنك استنادا إلى وظائفه الرئيسية فإننا نستطيع أن نقول أن البنك هو المنشاة التي تتخذ من المتاجرة في النقود حرفة لها.
كما يمكن تعريف البنك الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.

كما انه يمكن تعريف البنك بأنه (مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها).[2]

---

[1] لخضر أمين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر. دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الجديدة. جامعة مستغانم. سنة2003.ص19

[2] حسين جميل البديري. البنوك مدخل اداري ومحاسبي. دار الوراق للنشر والتوزيع.ط1. 2003. ص16.

الفرع الثالث: أهداف البنك:

تتمثل في ثلاثة أهداف:

أ- **السيولة:** وتعني الاحتفاظ بحجم مناسب من الأصول السائدة لمواجهة الالتزامات العاجلة وأهمها المسحوبات من الودائع.

ب- **الربحية:** وتعني توظيف الأموال في أصول تحقق عائد مناسب يكفي لتغطية مصروفات البنك وأهمها الفوائد على الودائع الآجلة بالإضافة لتحقيق فائض للمساهمين والملاك.

ت- **الأمان:** ويقصد به توظيف أموال البنك في أصول ذات مخاطر منخفضة نسبيا مقارنة بالعائد منها.[1] .

المطلب الثاني: البنوك التجارية ووظائفها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى البنوك التجارية ووظائفها

الفرع الأول: تعريفها: المؤسسات المالية النقدية أو البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية. ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع. كما تسمى أيضا البنوك التجارية أو بنوك الودائع.

ومن بين أهم الاستخدامات المتاحة أمام هذه البنوك هي القيام بمنح القروض قصيرة الأجل أو القروض التجارية، انسجاما مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها. ولا تعتمد هذه البنوك في مثل هذه العمليات من القروض على رؤوس أموالها، التي تمثل جزءا يسيرا مقارنة بودائع الآخرين، وإنما تعتمد بالدرجة الأولى على الأموال المتلقاة من الغير في شكل ودائع كما أنها يمكنها أن تقوم بمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل وبإمكان البنوك التجارية قبول الودائع الزمنية سواء كانت للأجل أو ادخارية. وهو أمر منطقي، وينسجم تماما مع تطور النظرة إلى التمويل.[2]

[1] د عبد الوهاب يوسف احمد. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. دار الحامد للنشر والتوزيع. ط1. 2008. ص167.

[2]:أ. الطاهر لطرش. تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. 2003. ص12.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية:

1- قبول الودائع وتنمية الادخار:[1]

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عنه الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء اجل محدد.

وأيضا جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الإفراد والهيئات على الادخار. ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية:

أ- حسابات جارية (دائن):

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين (أفراد) أو في أشخاص اعتباريين (شركات وهيئات وبنوك أخرى)[2]وقد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها، أو قد تكون أرصدة بعض هذه الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الآخر (نقدية لدى المراسلين وفروع البنوك الأخرى).

وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك. ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير[3] من إيداعات الأفراد والهيئات في صورة حسابات جارية دائنة. لذا نجد أنها تقوم بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء التي تجعلهم يفضلون التعامل مع بنك تجاري معين دون بنك تجاري آخر.

وبدراسة الدوافع السلوكية للعملاء يمكن القول أن العميل يفضل التعامل مع بنك تجاري معين دون سواه لسبب أو أكثر من الأسباب الآتية:

1. قرب البنك من محل إقامة العميل أو محل عمل العميل.
2. نوع الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه.
3. سهولة وسرعة الحصول على الخدمات المصرفية، وعدم تعقيد الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه الخدمات المصرفية.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي. إدارة البنوك. دار المناهج. عمان.ط1. 2006. ص20

لذلك تقوم البنوك التجارية بزيادة عدد فروعها لتكون قريبة من محلات إقامة وعمل عدد كبير من العملاء، كما تتنافس البنوك التجارية في تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء، مع تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات وسرعة تلبية رغبة هؤلاء للعملاء.

ب- حسابات صندوق التوفير:

تلجا البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء(محدودي الدخل عادة)على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن مبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم. [1]

وإلى جانب معدل الفائدة المحددة، فان البنوك التجارية تعمل على جذب عدد اكبر من عملاء صندوق التوفير، وذلك عن طريق تقديم بعض المزايا الأخرى مثل تقديم بعض الجوائز النقدية أو العينية (شقة تمليك أو سيارة) للفائزين في عمليات السحب الدوري الذي يجريه البنك التجاري بين أرقام حسابات صندوق التوفير خلال فترات دورية معينة ويعلن عنها البنك.

ج- حسابات ودائع (بإخطار):

تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابا الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع. فمن العملاء من يجد نفسه انه في غير حاجة لمبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد، ويرغب في استثمار هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته إليها. بحيث يكون من حقه سحب هذه الأموال عند الحاجة لها، فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم في حسابات ودائع بإخطار سابق ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة في هذه الحسابات ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع فوائد بنسب مرتفعة فانه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بإرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها للعملاء.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي. إدارة البنوك. نفس الرجع. ص21.

د- حسابات ودائع (لأجل):

قد يجد بعض العملاء أنهم في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجئون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. فتقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله. فكلما زاد اجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما أمكن للبنك بالتالي من دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هذه الودائع.[1]

2- مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية:

تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول ودائع –قصيرة الأجل–لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.

فمن أهم أنواع الاستثمارات التي تلجا إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنمية ما يلي:

1) منح(تقديم) التسهيلات الائتمانية –قصيرة الأجل– فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي وتطالب البنوك التجارية العملاء في معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تحد من هذه المخاطر

2) المساهمات في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات فتلجا للاشتراك في احد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل، وذلك لدعم الاقتصاد القومي والمساعدة في تحقيق أهداف خطة التنمية.

3) الاستثمارات –قصيرة الأجل– في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية واسهم وسندات الشركات التي يتأكد للبنك سلامة مركزها المالي. وكثيرا ما يلجا البنك التجاري إلى تكوين محفظة

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي. إدارة البنوك. المرجع السابق. ص22.

أوراق مالية تحتوي على تشكيلة من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية دون التعرض للخسائر وهذا يتمشى مع عاملي السيولة والأمان.[1]

3- تقديم الخدمات المصرفية:

حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات.

من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء:

1. تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.

2. تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء حيث تقوم البنوك التجارية بأعمال شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية نيابة عنهم أيضا. هذا فضلا عن قيام البنوك أيضا بأعمال إصدار الأوراق المالية نيابة عن الشركات وحفظ الأوراق المالية للعملاء ومنح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية.

3. فضلا عن ذلك تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء، والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير، وشراء وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن. [2]

هذا ويظهر الشكل التالي ملخصا لأوجه النشاط الرئيسية لبنك تجاري:[3]

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي. إدارة البنوك. المرجع السابق. ص23.

[2] نفس المرجع. ص24.

[3] نفس المرجع.. ص25.

الشكل رقم (II – 01) :أوجه النشاط الرئيسية لبنك تجاري

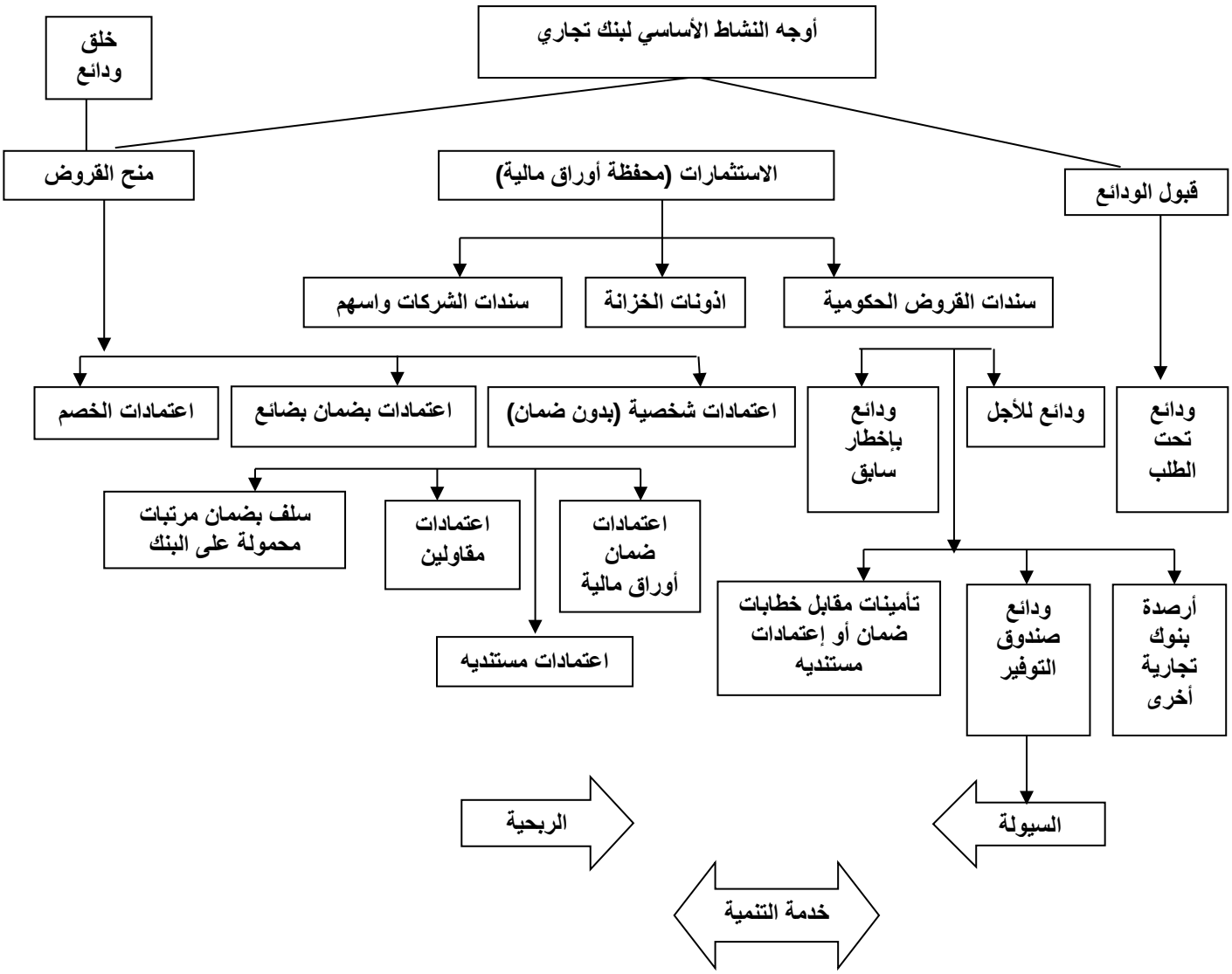

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي. إدارة البنوك. المرجع السابق. ص25.

الفصل الثاني: ماهية البنك وآلية منحه للقروض

المبحث الثاني: ماهيّة التمويل والقروض.

إنّ البنوك تحتاج في تمويل استثماراتها إلى مصادر داخلية وخارجية حتى تسهل عملية الائتمان ومن هنا تتولد مخاطر الإقراض الذي يحتاج فيها البنك إلى ضمانات للتقليل من هذه المخاطر وعليه ارتأينا في مبحثنا هذا إلى مفهوم التمويل ومصادره، تعريف القرض وأنواعه ومخاطره.

المطلب الأول: مفهوم التمويل ومصادره

سوف نتطرق في هذا المطلب لوظيفة التمويل ومصادرها

الفرع الأول: تعريف التمويل:

يعرف على انه الفعالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المنشاة يقصد به توفير الموارد الحقيقية واللازمة وهذا لدفع وتطوير مشروع أو إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها وذلك للأغراض التنمية الاقتصادية أي منافذ يتم من خلالها استخدام الأموال التي تزيد عن الحاجة الاستخدام المحلي.[1]

الفرع الثاني: مصادر التمويل.

بالإمكان تصنيف التمويل الذي يحصل عليه البلد إلى نوعين هما:

1. المصادر الداخلية للتمويل

وهي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء أكانت مستغلة أم غير مستغلة جزئيا. ونقصد بالموارد– هنا – الموارد الاقتصادية (Economique Ressourcer) وتشمل الموارد الطبيعية، والبشرية والمالية[2] .ومنه نستخلص أنها تشمل رأس المال والأرباح المحتجزة (الاحتياطات والمخصصات والأرباح المدورة).

أ– **رأس المال:**يمثل رأس المال المدفوع مساهمة المالكين الأساسية التي قدموها لإنشاء المصرف ويعبر عنها في المصارف المؤسسة على شكل شركة مساهمة عامة بالأسهم والمالكين ومجموع رأس المال والأرباح المحتجزة بحقوق المساهمين.

---

[1] د.فلح حسن خلف. التمويل الدولي. ط1.الوراق للنشر والتوزيع. 2004.ص155.

[2] ا. عرفان تقي الحسن. التمويل الدولي. دار لاوي للنشر، ط2. 2002. ص41

ويلاحظ أن هناك سمات رئيسية لرأس المال في المصرف التجاري منها صغر حجمه مقارنة مع بقية المصادر الأخرى وذلك لضالة الدور الذي يلعبه، حيث توجه المصارف رأس المال في بداية تأسيسها نحو الأصول الثابتة المتمثلة بالمباني والمعدات اللازمة للمصرف للقيام بأعماله، ويمثل رأس المال الضمانة الأولى للمودعين في حال تعرض المصرف للخسائر.[1]

ب- الأرباح المحتجزة:

تمثل الأرباح المحتجزة الأموال السنوية المقتطعة من أرباح المصرف التجاري والتي يحتفظ فيها إما على شكل احتياطي إجباري (قانوني) أو على شكل احتياطات اختيارية ومخصصات (احتياطات عامة) وأرباح مدورة.

وتخدم كل من البنود لسابقة أهداف معينة للمصرف التجاري، فالاحتياطات الإجبارية تحول إلى رأس المال إذا ما أصبحت تساوي رأس المال (الرسملة) ويجبر القانون المصارف على اقتطاع نسبة 10 من أرباح المصرف على شكل احتياطات إجبارية.[2] أمّا الاحتياطات الاختيارية، فتقررها إدارة المصرف بعد موافقة الهيئة العامة وذلك لمواجهة التوسعات المستقبلية للمصرف (الإدارة الايجابية) وعلى النقيض من الاحتياطات الاختيارية فان الاحتياطات العامة تكون لمواجهة ظروف غير متوقعة أو خسائر معينة قد تصيب المصرف (الإدارة السلبية).

أما الأرباح المدورة فهي أرباح غير موزعة على المساهمين، قد يستثمرها المصرف لفترة محدودة ثم يقوم بتوزيعها.

2. **المصادر الخارجية:**

تمثل المصادر الخارجية جميع الأموال الأخرى التي يحصل المصرف عليها بعد استثناء المصادر الداخلية، وتقسم بدورها إلى مصادر قصيرة الأجل (الودائع) ومصادر طويلة الأجل (الاقتراض وإصدار السندات).

[1] د. أكرم حداد. د.مشهور هدلول. النقود والمصارف –مدخل تحليلي ونظري. دار وائل للنشر. ط1. 2005. ص162

[2] د. أكرم حداد. د.مشهور هدلول. النقود والمصارف –مدخل تحليلي ونظري–. المرجع السابق. ص162.

أ. الودائع:

تمثل الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من الأفراد أو المؤسسات والهيئات بهدف الاحتفاظ بها لدى المصرف حسب الغاية من إيداعها. وتشكل الودائع بأنواعها المختلفة80- 90 %من مصادر الأموال في المصارف التجارية، ويبرز الرقم السابق بشكل واضح وظيفة الوساطة المالية للمصرف التجاريين وحدات العجز ووحدات الفائض في المجتمع. ويمكن تصنيف الودائع اعتمادا على معايير عدة. [1]

ب. المصرف المركزي:

إحدى وظائف المصرف المركزي الأساسية هي الملجأ الأخير للإقراض وهذه الوظيفة تفرض على المصرف المركزي تقديم التمويل إما بصورة مباشرة للمصارف التجارية من خلال القروض أو توفير السيولة لها من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية لديها. ورغم وقوف المصرف المركزي مستعدا للقيام بهذه الوظيفة وتحت مختلف الظروف إلا أن المصارف التجارية لا تلجا إلى المصرف المركزي للاقتراض وذلك خشية من قيامه بتشديد الرقابة عليها أو منعها من القيام ببعض الأعمال والاستثمارات الخاصة بالمصرف.

ت. سندات الدين طويلة الأجل:

يمنح القانون المصارف كشركات مساهمة عامة الحق بإصدار السندات للحصول على تمويل من الأفراد والقطاعات الاقتصادية الأخرى وعادة لا تلجا المصارف التجارية إلى هذه الوسيلة، إلا إذا توفرت لديها الفرص الاستثمارية وبعوائد عالية تفوق تكلفة إصدار السندات والفائدة المدفوعة عليها.

ث. مصادر أخرى:

وهي لا تمثل في مجموعها حجما كبيرا من مصادر التمويل، وتشمل القروض بين المصارف نفسها والتأمينات المختلفة وودائع المصارف من الخارج والشيكات والسحوبات برسم الدفع. وتتميز هذه المصادر جميعها بعدم الاستقرار في قيمها وضالة حجمها وتأثيرها على سياسة المصرف الاستثمارية.[2]

---

[1] د. أكرم حداد. د.مشهور هدلول. النقود والمصارف –مدخل تحليلي ونظري–. المرجع السابق. ص163

[2] د. أكرم حداد. د. مشهور هدلول. النقود والمصارف، المرجع السابق. ص166

المطلب الثاني: القروض البنكية وأنواعها.

تتمتع القروض البنكية بأنواعها كثيرة، حيث سنتطرق في هذا المطلب اليها بالإضافة لتعريفها.

الفرع الأول: تعريف القرض:

القرض العام هو مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من أفراد المجتمع أو الوسائط المالية أو الهيئات الأجنبية أو الوسائط المالية أو الهيئات الأجنبية أو من الحكومات الأخرى، بهدف تغطية حاجات الإنفاق العام لعدم كفاية مصادر الإيرادات العامة الأخرى كالضرائب والرسوم والايتاوات وفائض المشروعات العامة. ويمكن عقد القرض العام إما بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية، وتظهر الحاجة إلى العملات الأجنبية عندما تواجه الدولة عجزا في ميزان مدفوعاتها وتحتاج لسداد جانب من حصيلة الواردات بتلك العملات. وهكذا يمثل القرض العام موردا غير عاديا لتامين التوازن بين النفقات العامة والواردات في الموازنة العامة.

وكأي مقترض تلتزم الحكومة عند عقد القرض بسداد أصل القرض وفوائده (ويطلق عليهما معا مدفوعات خدمة الدين العام ويتم السداد عادة على أقساط تبدأ بعد فترة سماح من عقد القرض، وقد يتم سداد أصل القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد من بداية عقده. [1]

تعريف آخر للقرض:

يمكن تعريف القرض المصرفي بأنه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض –البنك– أن يسلم عملية المقرض مبلغا من النقود أو يقيده في حسابه، وذلك مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الآجل المتفق عليه بالإضافة إلى عوائد القرض، وعمولة البنك.[2]

الفرع الثاني: أنواع القرض.

تنقسم القروض العامة عدة أقسام وفقا لمعيار التقسيم:

❖ فمن جهة الحصول عليها تنقسم إلى قروض داخلية وأخرى خارجية:

---

[1] د. السيد حجازي. مبادئ الاقتصاد العام –النفقات والقروض العامة– الدار الجامعية للطباعة والنشر. ط1 ، 2003. ص206.

[2] د. محمد علي. محمد احمد البنا. القرض المصرفي–دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامي والقانون الوضعي.دار الكتب العلمية 1971. بيروت. ص452.

1) **القروض الداخلية:** يتم الحصول عليها من المقيمين داخل الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجانب [1]
2) **القروض الخارجية:** تعقد مع الأفراد والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات المالية الإقليمية كصندوق الإنماء الكويتي وعادة تعقد القروض الخارجية بالعملات الأجنبية.

❖من حيث مدى حرية المكتتب في القرض العام تنقسم إلى قروض اختيارية وأخرى إجبارية:

1) **القروض الاختيارية:**

فيكتتب فيها الأفراد بهدف تحقيق معدلات عائد أعلى من تلك السائدة في أسواق المال.

2) **القروض الإجبارية:**

فلا تتوفر حرية للمكتتب وإنما تفرض عليه الاكتتاب في تلك القروض في شكل ادخار إجباري يلتزم أصحاب الأجور أو أصحاب الملكيات أن يشتركوا به، أو أن تصادر الدولة بعض الملكيات وتعطي أصحابها صكوك قروض قابلة للسداد بعد مدة زمنية. ومن المعروف أن القاعدة العامة هي أن تكون القروض العامة قروضا اختيارية. والاستثناء هو أن تلجا الدولة إلى القروض الإجبارية وذلك حال مواجهتها أزمات طارئة تحتاج فيها إلى الأموال بصورة عاجلة.

❖كما تنقسم القروض العامة من حيث أجالها إلى قروض قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وثالثة طويلة الأجل، والعبرة هنا بالطبع هي بالفترة التي يتم فيها سداد القروض.

1) **قرض قصير الأجل:**

يتم تسديده فيما لا يزيد عن السنة الواحدة، ومنها أذون الخزانة العامة والتي يكون عادة لمدة ثلاث أو ستة أشهر.

2) **القرض متوسط الأجل:**

تتجاوزت مدة سداد القرض السنة دون أن تتجاوز خمس سنوات، في رأي كثير من كتاب المالية العامة.

3) **قرض طويل الأجل:**

تتجاوزت فترة سداد القرض خمس سنوات، وهو يشبه قرض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تصل فترة سداد قروضه أحيانا لثلاثين عاما.[2]

[1] د. السيد حجازي. مبادئ الاقتصاد العام –النفقات والقروض العامة– المرجع السابق. ص206

[2] :السيد حجازي. مبادئ الاقتصاد العام النفقات والقروض العامة.المرجع السابق ص207.

المبحث الثالث: التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار في البنوك

التحليل المالي له علاقة مع اتخاذ القرار، حيث ان بفضل التحليل المالي يمكن تقييم وضعية المالية للمؤسسة طالبة للقرض واتخاذ أفضل القرار، سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف اتخاذ القرار في النوك والعوامل المؤثرة فيه ودور المؤشرات والنسب المالية في عملية اتخاذ القرار في البنوك

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار في البنوك والعوامل المؤثرة فيه

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف عملية اتخاذ القرار في البنوك وماهي العوامل التي تأثر فيه.

الفرع الأول: تعريف عملية اتحاذ القرار [1]

- القرار الإداري هو سلوك أو تصرف منطقي ذو طابع اقتصادي ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة البدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكلة وبعد هذا البديل الأكثر كفاءة وفعالية من بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار
- وعرف القرار على أنه اختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة أو المفاضلة بين حلول لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها
- عرف القرار على انه اختيار بديل من البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول الى هدف، حل مشكلة، انتهاز فرصة
- ومنه فإن القرار هو ذلك التصرف المنطقي الذي يمكن المحلل المالي من اختيار بديل واحد من بين العديد من البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين، أو تجنبا للمخاطرة

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار [2]

يأخذ الفرار الائتماني صفة الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض المقدمة من العملاء في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني حيث يتطلب كل قرار ائتماني الموازنة بين العائد التوقع والمخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب

لذلك فهناك العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني فمنها ما هو مرتبط بالعميل ومنها متعلق بالبنك

I. **العوامل الخاصة بالعميل:** تتمثل في:

---

[1] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستر ، مالية مؤسسة ، جامعة احمد بوقرة بومرداس 2007، ص97

[2] عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي نظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2002، ص93/92

1) **شخصية العميل character:** كلما كان العميل أمينا ونزيها وملتزما لكافة تعهداته حرصا على الوفاء بالتزاماته، كلما كان اقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان.
2) **قدرة العميل capacity :** هنا تظهر قدرة العميل على تحقيق أهداف نشاطه وممارسته له بنجاح، كلما توفرت في العناصر الشخصية سابقة الذكر والتي يجب أن يتحقق منها الباحث الائتماني، وذلك من خلال تقييم خبرة العميل ومديري منشاته.
3) **راس مال العميل capital :** يعتبر هذا العنصر مصدر التمويل الذاتي للعميل ويشمل راس المال مضافا إليه الاحتياطات والأرباح الغير موزعة بهدف التأكد من مدى كفاية المصادر الذاتية لسداد التزامات العميل
4) **الضمانات المادية collatéral:** وهي الضمانات التي يقدمها العميل حاليا أو يتعهد بتقديمها في المستقبل وهي تعد من أهم العناصر المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، وتتمثل في الأراضي والعقارات والبضائع والمعدات والآلات ...الخ، باعتبار قيمة سيولتها عند تحقيق المخاطر هو مصدر سداد الالتزامات المستحقة عليه.
5) **دراسة الظروف الاقتصادية والغير اقتصادية المحيطة بالعميل condition:** وقوفا على مدى تأثر العميل بالدورة الاقتصادية ومتغيرات البيئة السياسية والاجتماعية والقانونية التي يعمل العميل في إطارها مما يتعين على الباحث الائتماني دراسة السوق.

II. **العوامل الخاصة بالبنك :**

1) **درجة السيولة liquidity:** تشمل درجة السيولة التي يتمتع بها الينك متمثلة في حجم الأموال النقدية الغير موظفة والتي تفيض عن حاجته حاليا، أو مقدار التوظيف الحالي ويتمثل شكل هذا التوظيف في أصول البنك ومدى قابليتها للتسييل بسرعة
2) **الاستراتيجية strategy:** تؤثر الإستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قراره الائتماني بتحديد درجة استعداده لمنح الائتمان من عدمه والتي تأخذ عدة أشكال:

أ- **إما هجومية:** باستعداد البنك لتقبل درجة اكبر من المخاطر لتحقيق حجم مناسب من العمليات.

ب-**أو انتقادية:** عندما لا يتقبل مخاطر غير معتادة والاكتفاء بالأخذ بالأدوات التقليدية عند منح الائتمان

ت-**رشيدة أو معتدلة:** بعدم منج الائتمان الذي يتضمن مخاطر مرتفعة والتي عادة ما تلجأ إليها البنوك صغيرة الحجم والإمكانيات.

3) **الهدف العام للبنك target :** وهو مدى استعداد البنك لمنح ائتمان اكبر من عدمه وتحمله بالتبعية درجة أعلى من المخاطر لم يكن يقبلها من قبل ودرجة استعداده لبذل مزيدا من الجهد لاختراق أسواق جديدة.

4) **حصة البنك في السوق المصرفي market share** : هذا العامل يتناسب مع مكانة البنك في السوق المصرفي، حيث يحوز البنك الرائد على جانب هام من المعاملات وعمليات السوق لقدرته الأكبر على الإقراض واستعداده للتعامل مع درجة اكبر من المخاطر
5) **إمكانية البنك المادية والبشرية position**: خاصة الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على شؤون الائتمان، فكلما زادت إمكانيات البنك كلما زادت درجة استعداده على منح الائتمان من العدم.

المطلب الثاني : دور مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ القرار في البنوك

سنتطرق من خلال خذا المطلب عن دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائما للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمها:[1]

الفرع الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار :

إن دور التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقة للمؤسسة كما أنها تقييم لأداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول هيكلها المالي ولذلك فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري

وأيضا يستعملها شخص المسؤول عن تقديم القروض لدى البنوك في العملية تقييم المؤسسة طالبة للقرض، وهذه المؤشرات هي :

- **رأس المال العامل FR**
- **احتياج رأسمال العامل BFR**
- **الخزينة T**

حيث ان هذه المؤشرات قد تم تطرق اليها في الفصل الأول، وذلك بالشرح المفصل حول كل ما يخص هذه المؤشرات.

الفرع الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات والتعرف على أساليب مشكلة ما، بل يحب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار، والنسب التي يعتمد عليها محلل المالي في البنك لتقييم المؤسسة طالبة للقرض:

[1] صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر ، مذكرة ماجستر ، مالية المؤسسة ،جامعة ورقلة 2013 ، ص12

- **النسب السيولة**
- **نسب التمويل**
- **نسب الربحية**
- **نسب المردودية**

حيث ان هذه النسب قد تم تطرق اليها في الفصل الأول، وذلك بالشرح المفصل حول كل ما يخص هذه النسب.

فنسب السبولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان ونسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية، ونسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية والإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم الإنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

- استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار، تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها :

1. **إستخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات**

بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة، وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

2. **استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام**

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة .

وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العامل ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، فتربط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح، وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.

الخـاتمـة

من اجل التحكم في خطر عدم تسديد القروض المصرفية يتولى البنك تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات الاقتراض وذلك قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بمنح القروض مستعملا في ذلك كل الأساليب التي تسمح للمصرف بتقدير الخطر والتنبؤ به، ومن ثم تجنبه أو على الأقل التقليل والحد منه، من خلال نظام معلومات فعال، تقييم الخطر وكذا اخذ الضمانات الكافية التي تسمح بتغطية الخطر في حالة وقوعه.

حيث يعتبر تحليل الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة الطالبة للقرض أداة فعالة إلا أنها تبقى غير كافية ما لم يصحبها في ذلك تحليل للوضعية العامة للمؤسسة انطلاقا من كفاءتها البشرية المتوفرة، ومنتوجها، وقدرتها التقنية وذلك كله في إطار تحليل شامل لمحيط المؤسسة. لكن رغم استعمال هذه الأدوات المختلفة في التحليل يبقى الخطر ملازما للقرض.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية

في بنك وطني الجزائري BNA

-سعيدة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية في بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة

المقدمة الفصل:

بعد التعرض للدراسة النظرية والتي كانت حول الأبعاد النظرية للتحليل المالي وحول البنوك التجاري، ففي هذا الفصل سنحاول إسقاط المعلومات النظرية على الجانب التطبيقي قي البنك الوطني الجزائري BNA وكالة سعيدة

والقرض موضوع الدراسة هو قرض استثمار بحيث نقود بالدراسة المالية لوضعية المؤسسة الطالبة للقرض لذا قمنا بتقسيم الفصل إلى 3 مباحث: الأول يتناول تقديم العام للبنك الوطني الجزائري BNA والثاني البنك الوطني الجزائري وكالة سعيدة، أما الثالث النتائج والمناقشة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية في بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الوطني الجزائري BNA

في سبتمبر 1995، كان البنك الوطني الجزائري أول بنك ضمن المنظومة المصرفية الوطنية يتحصل على اعتماده، وفقا لأحكام القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.

وكانت مختلف المخططات الاستراتيجية التي وضعها وعمل على تنفيذها البنك في الفترات اللاحقة، سمحت له في وقت وجيز بإعادة هيكلة شبكته التجارية والتي تبلغ حاليا 210 وكالة مؤطرة من طرف 17 مديرية جهوية.

بالإضافة إلى هذه الشبكة التجاري الهامة، يضم البنك الوطني الجزائري عديد الفضاءات الآلية المكونة من 250 آلية اوتوماتيكية للخدمات ما بين موزعات آلية للأوراق المالية وشبابيك بنكية آلية.

المطلب الأول: نشأة والتعريف البنك الوطني الجزائري BNA

سنتطرق في هذا المطلب لنشأة البنك الوطني الجزائري، وتعريفه ونتائجه

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض من القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأسمال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدرة 5 بالمائة، ويمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع خد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك مبك للدولة، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة...الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدة القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل كما أنه من الممكن ان تقوم بـ :[1]

[1] وثائق من البنك الوطني الجزائري

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض وتسبيقات بدون أو بضمانات.
- التدخل في العمل الصرف الآني أو الآجل.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- الإمضاء، خصم وشراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية ...الخ

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له الحق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 و لـ12 جوان 1988 لـ 119-88 وقانون 119-88 لـ 21 جانفي 1988 وقانون 177-88 لـ28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار **ب و ج** وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب8شارع شي غيفارة وحددت مدته ب99سنة ابتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين :

- ✓ حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج "
- ✓ من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم، المحروقات "
- ✓ من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية "
- ✓ من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة "

الفرع الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA:

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج، حيث أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض من القانون الأساسي المنشئ لها.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية في بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.[1]

الفرع الثالث: البنك الوطني الجزائري بالأرقام: يمكن أن نلخص BNA في أرقام كالآتي: [2]

- 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني
- 17 مديرية جهوية للاستغلال
- 145 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)
- 95 شباك آلي للبنك (GAB)
- أكثر من 5000 موظف
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)
- 214 643 بطاقة بيبنكية
- 2 672 056 حساب للزبائن

هذه أرقام إلى غاية 31 ديسمبر 2017

الفرع الرابع: نتائج البنك التجارية

- ✓ الميزانية الإجمالية: 633 828 2 مليون دج.
- ✓ جاري القروض العقارية: أكثر من 42 مليار دج.
- ✓ جاري قروض المؤسسات: 042 122 مليون دج.
- ✓ جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة: 820 47 مليون دج.

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

[2] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

المطلب الثاني: هيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري: وهو كالآتي:[1]

شكل رقم (III – 01) : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

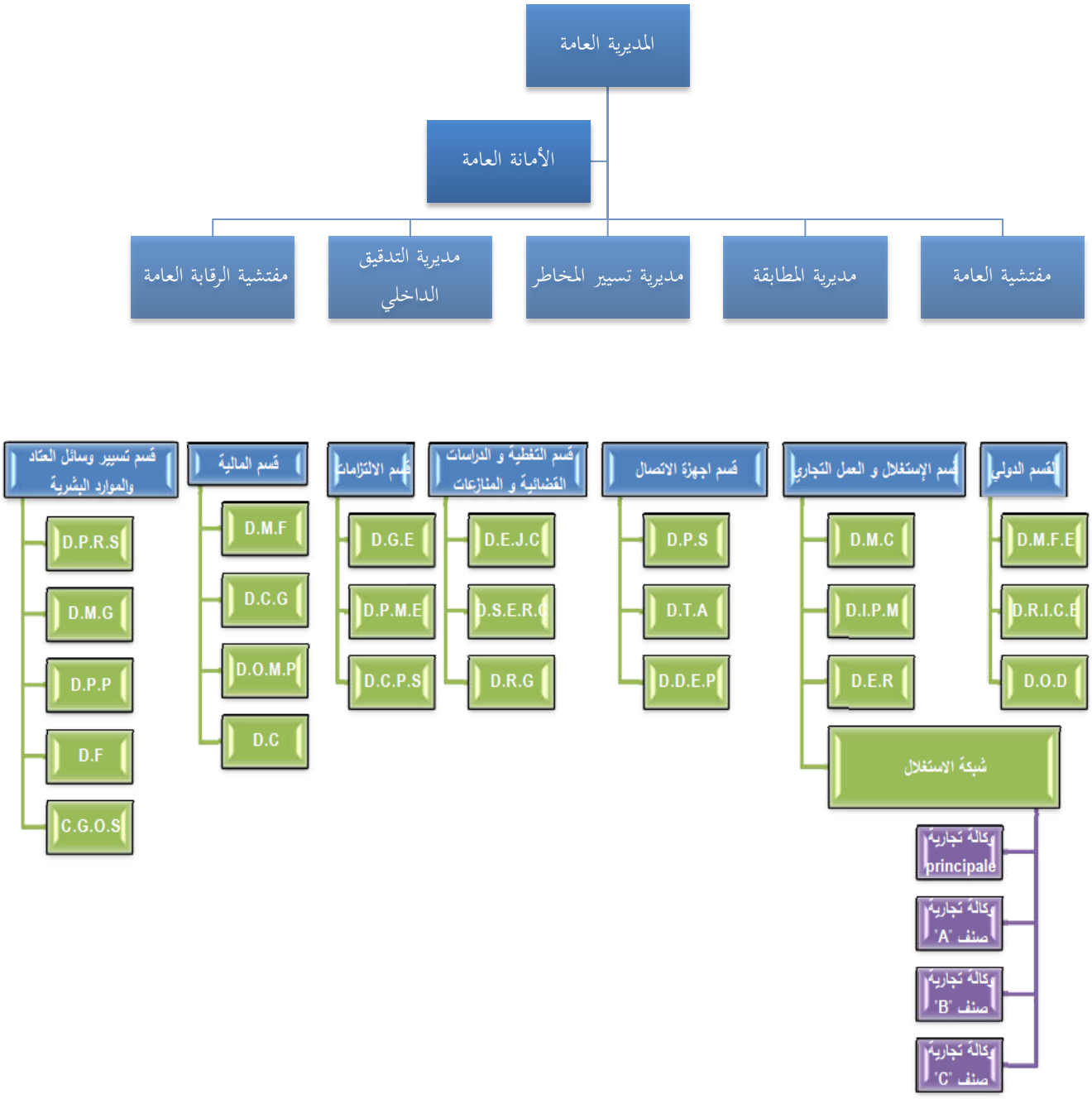

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

❖ **الفرع الأول: الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:**

- ✓ الأمانة العامة
- ✓ مفتشية الرقابة العامة
- ✓ المفتشية العامة
- ✓ مديرية التدقيق الداخلي
- ✓ مديرية تسيير الأخطار
- ✓ مديرية المطابقة

❖ **الفرع الثاني: الهياكل التابعة للقسم الدولي:**

- ✓ **DMFE** : مديرية التحركات المالية مع الخارج
- ✓ **DRICE** : مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية
- ✓ **DOD** : مديرية العمليات المستندية

❖ **الفرع الثالث: الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجارية**

- ✓ **DER** : مديرية تأطير الشبكات
- ✓ **DMC** : مديرية التسويق والاتصال
- ✓ **DIPM** : مديرية وسائل الدفع والنقد

❖ **الفرع الرابع: الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام**

- ✓ **DDEP** : مديرية تطوير الدراسات والمشاريع
- ✓ **DTA** : مديرية التكنولوجيات والهندسة
- ✓ **DPS** : مديرية الإنتاج والخدمات

❖ **الفرع الخامس: الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات**

- ✓ **DSERC** : مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض
- ✓ **DEJC** : مديرية الدراسات القانونية والمنازعات
- ✓ **DRG** : مديرية تحصيل الضمانات

❖ **الفرع السادس: الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات**

- ✓ **DGE** : مديرية المؤسسات الكبري
- ✓ **DPME** : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ **DCPS** : مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة

❖ **الفرع السابع: الهياكل الملحقة بقسم المالية**

- ✓ **DC** : مديرية المحاسبة
- ✓ **DOMP** : مديرية تنظيم المناهج والإجراءات
- ✓ **DCG** : مديرية مراقة التسيير
- ✓ **DMF** : مديرية السوق المالي

❖ **الفرع الثامن: الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية**

- ✓ **DPRS** : مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية
- ✓ **DMG** : مديرية الوسائل العامة
- ✓ **DPP** : مديرية المحافظة على التراث
- ✓ **DF** : مديرية التكوين
- ✓ **CGPS** : مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

❖ **الفرع التاسع: شبكة الاستغلال**

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال. تشرف على 214 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية في بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة

المبحث الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري –وكالة سعيدة724–

بعد تطرقنا لتعريف الينك الوطني الجزائري نتطرق الآن إلى وكالة سعيدة للوقوف على أهم الجوانب الخاصة بها من مهام وأهداف وكذا هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف والهيكل التنظيمي لوكالة BNA سعيدة –724–:

سنتطرق في هذا المطلب لتعريف وكالة بنك الوطني الجزائري في ولاية سعيدة وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: تعريف وكالة BNA سعيدة:

تأسست وكالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة في عام 1982، كواحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال بولاية مستغانم، بحيث يسهر على متابعة نشاط الوكالة 22 موظف موزعون حسب الهيكل التنظيمي للوكالة، وتتعامل الوكالة حاليا مع أكثر من 25000 زبون، تحتل الوكالة موقع استراتيجي معتبر في وسط مدينة سعيدة (شارع شبلي مخطار) وتتوسط جميع المرافق العمومية مما سهل عليها التعامل مباشرة مع زبائنها وكذلك استقطاب زبائن جدد بإستمرار من خلال الخدمات التي تعرضها عليهم [1]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة BNA سعيدة:

يحدد الهيكل التنظيمي مختلف المصالح والأقسام على النحو التالي:[2]

[1] معلومات المقدمة من الوكالة المستقبلة

[2] معلومات المقدمة من الوكالة المستقبلة

شكل رقم (III – 02) :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري – وكالة سعيدة –

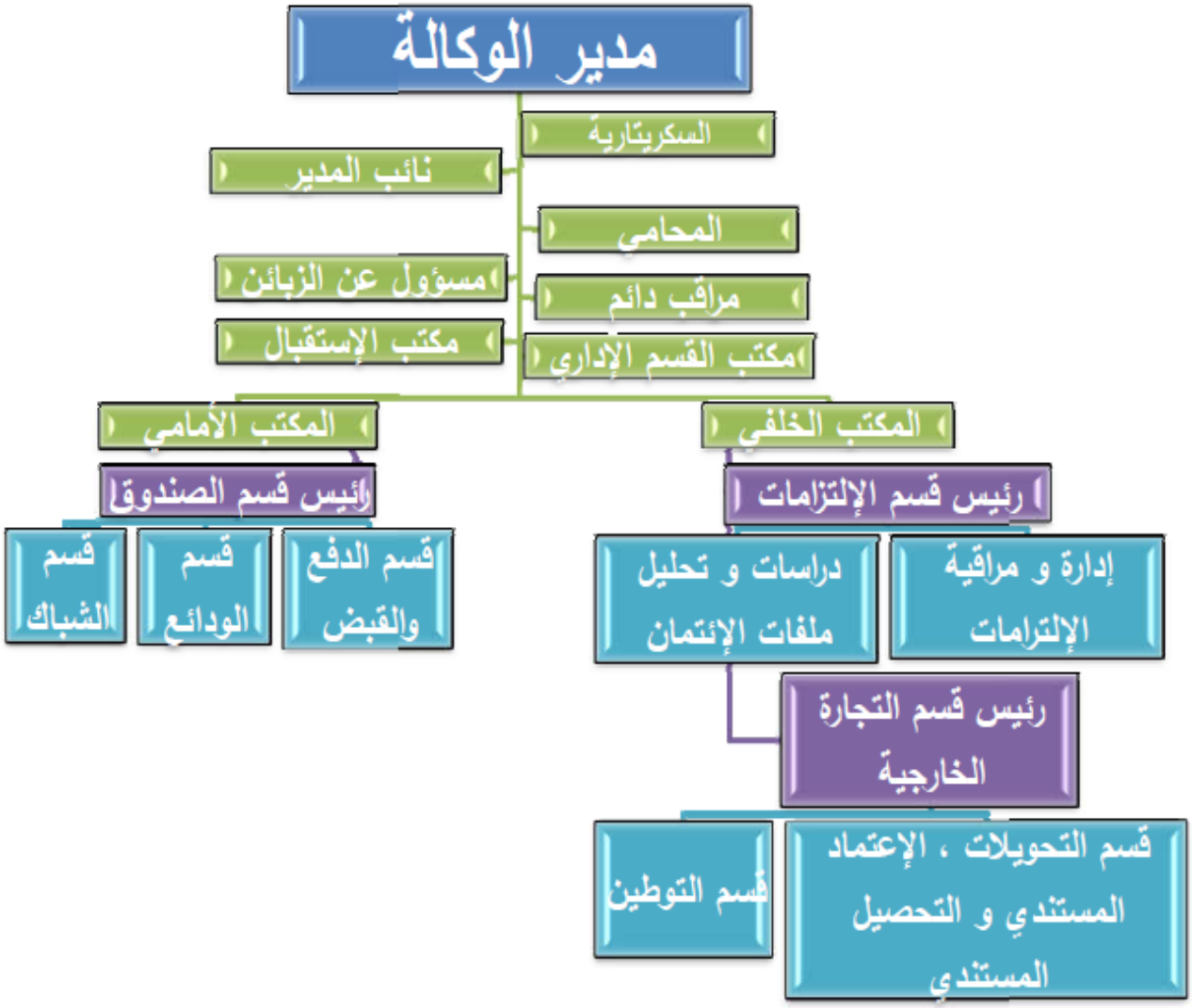

المصدر: وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري – وكالة سعيدة –

الفصل الثالث: دراسة تحليلية في بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة

المطلب الثاني: أهداف ومهام وكالة BNA سعيدة -724-:

إن مهام وأهداف الوكالة هي مستمدة ومنبثقة من المهام والأهداف العامة للبنك الوطني الجزائري حيث تتمثل في:[1]

الفرع الأول: مهام الوكالة

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها:

- استقبال الودائع المتلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عمليات الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعمليات التوطين والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من آجل تحقيق نشاطات معينة.
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
- توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها
- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
- يقوم بدور البنك المراسل من البنوك الأخرى.
- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:
  - ✓ استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات
  - ✓ استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع (سند الأمر، شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية ومالية)
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، وخصوصا القيم المنقولة.
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لآجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض والاقتراض
- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

[1] معلومات المقدمة من الوكالة المستقبلة

- البنك الوطني الجزائري BNA يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه لوحده أو مع شركاته في جميع الاعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في اطار تنظيمي بالإضافة الى عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع:
  - ❖ كفتح الحسابات ومنح الشيكات
  - ❖ خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.
  - ❖ تأجير الخزائن الحديدية.
  - ❖ طلب معلومات اقتصادية من الينوك.

الفرع الثاني: اهداف الوكالة

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها مايلي:

- ✓ محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- ✓ إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.
- ✓ ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع...إلخ.
- ✓ احتلال مكانة إستراتيجية صمن الجهاز المصرفي.
- ✓ لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية في بنك الوطني الجزائري BNA سعيدة

المبحث الثالث: التحليل المراكز المالية لمؤسسة طالبة للقرض

خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها خلال الدراسة الميدانية. حيث قمنا بالدراسة والتقييم لقرض استثمار المقدم من البنك الوطني الجزائري – وكالة سعيدة –

المطلب الأول: دراسة ملف القرض

سنتطرق في هذا المطلب لطبيعة القرض والمؤسسة طالبة له، وممتلكاتها من الأراضي والمباني

الفرع الأول: طبيعة القرض

مؤسسة تعمل في أشغال العمومية، في مجال تكسير الحجارة، حيث كان القرض عبارة عن: التمديد عن طريق إنشاء نشاط جديد للأشغال العامة داخل الشركة الأم عن طريق الاستحواذ على وحدتي تكسير جديدة. واحد بسعة 150 طن / ساعة والآخر بسعة 280 طن / ساعة مع محطة الأولية للتكسير من هيكل اسمنتي، ومحطات مرفقة ذات صلة. (انظر للملحق رقم 01)

الفرع الثاني: تعريف طبيعة المؤسسة وممتلكاتها

– تتعلق الخدمات الرئيسية التي تقدمها الشركة بجميع الأنشطة المتعلقة بأعمال البناء، بما في ذلك كل ما يتعلق بأعمال البناء والأشغال العامة للأعمال الفنية والطرق. (انظر للملحق رقم 01)

سيمكّن اقتناء هذه المعدات الجديدة الشركة من توسيع أنشطتها من خلال إضافة خدمات أخرى ستقدمها الشركة والتي ستهتم بإنتاج الخرسانة المصنوعة من الأسمنت خاصة فيما يتعلق بأعمال البناء. استخراج وسحق المجاميع التي تهم قطاع البناء والأشغال العامة.

حيث تملك المؤسسة

❖ **الأراضي:** (انظر للملحق رقم 01)

- قطعتين الأرض، واحدة لتصفية و الأخرى لصناعة الإسمنت، مقدمة من طرف الوزارة الطاقة والمناجم

1. عنوان المنجم رقم 5089 صادرة في 2008/10/29 :

يبلغ مساحته 10 هكتار تقريبا الواقع في دائرة سيدي عمر، تابعة لولاية سعيدة، منطقة مسماة " نغموت "Negmout

2. عنوان المنجم رقم 5090 صادرة في 2008/07/13:

يبلغ مساحته 13 هكتار تقربا الواقع في البلدية سيدي بوبكر، تابعة لولاية سعيدة، منطقة مسماة " le grand mont"

بالإضافة لذلك المؤسسة تملك قطعتين الأرض ملكية واقعة في مدنية سعيدة تبلغ مساحتها اجمالية 13142 متر مربع، حسب العقد ملكية صادر في 2002/10/08 ومنشر في مديرية مسح الأراضي لسعيدة في 2002/11/21 تحت مجلد 207 رقم 99

1. القطعة الأولى: مساحتها 6652 متر مربع مأخودة من القطعة الاجمالية 16 هكتار و66 آر و49ca

حدودها:

شمالا قطعة الأرض رقم 09

جنوبا قطعة الأرض رقم 02

شرقا قطعة الأرض رقم 08

غربا طريق الوطني رقم 06

2. القطعة الثانية: مساحتها تقدر 6490 متر مربع مأخودة من نفس القطعة الإجمالية السابقة

حدودها:

شمالا قطعة الأرض رقم 09

جنوبا قطعة الأرض رقم 07

شرقا قطعة الأرض تابعة للدولة

غربا قطعة الأرض رقم 01

هذه القطعتين تمثلين حظيرة توسعية للمؤسسة تحتوي على الوسائل الأساسية لاستغلال هذا المشروع " الإستثمار "

❖ **المباني:** (انظر للملحق رقم 01)

تحتوي المؤسسة على المقر حسب مايلي:

المقر الواقع في حي سيد شيخ، سعيدة. متكون من شقة من نوع F3 متكونة من المكتب مدير التسيير المؤسسة، مكتب المهندسين، الأمانة، والمكتب الأعمال الإدارية للمؤسسة

وكان هذا الطلب مرفق بالملف الآتي:

الفرع الثالث: الملف التقني: والذي يتضمن الوثائق الآتية:

- طلب خطي ممضي ومختوم بختم المؤسسة يتضمن قيمة القرض ونوعه ومدته.
- شهادة أداء المستحقات الضريبة غير منتهية الصلاحية
- شهادة أداء المستحقات لدى الصندوق الوطني للعمال الأجراء CNAS غير منتهية الصلاحية
- شهادة أداء المستحقات لدى الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء CASNOS غير منتهية الصلاحية
- شهادة أداء المستحقات لدى الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر غير منتهية الصلاحية الناجمة عن سوء الأحوال الجوية وهذه الوثيقة خاصة بالمؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية والري CACOBATH فقط
- شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية BAOL خاصة بالشركات فقط.
- ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات الأخيرة تحمل ختم مديرية الضرائب وختم المحاسب
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليه لدى مصالح السجل التجاري
- نسخة من طاقة التعريف الجبائي NIF
- نسخة من تقرير نحافظ الحسابات لثلاثة سنوات الأخيرة وتكون خاصة بالأشخاص المعنوية
- نسخة من العقد الأساسي للشركة في حالة إذا كانت المؤسسة شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة ذات شخص وحيد، شركة ذات أسهم، شركة تضامن.
- نسخة من شهادة التخصص والتصنيف المهنيين
- جدول الأعمال أو مخطط الصفقات

بعد تقديم الملف طلب القرض على مستوى البنك تأتي مرحلة التأكد من الوثائق

الفرع الرابع: التأكد من صحة الوثائق

يقوم المكلف بالدراسات بمصلحة القروض بالوكالة بالتأكد من صحة كل الوثائق المذكورة سابقا لمنح قرض استغلال وخاصة الوثائق التي تكون مرتبطة بتاريخ صلاحية.

- شهادة أداء المستحقات (CACOBATH , CASNOS , CNAS)
- شهادة أداء المستحقات الضريبية والتي غالبا تكون مدة صلاحيتها **ثلاثة أشهر** ابتداء من تاريخ إصدارها وكذلك يقوم المكلف بالدراسات من التأكد من عدم وجود دين ضريبي على عاتق المؤسسة الطالبة للقرض وإذا وجدت دين على عاتق المؤسسة إحضار تعهد شرفي خاص بتسديد هذا الدين على دفعات ممضية من طرف المصلحة الضريبية. وفي حالة إذا ما كان هناك طعن من طرف المؤسسة في قيمة الدين الضريبي فسوف تستفيد هذه الأخيرة من إعفاء وهذا لدراسة طلب الطعن.

- التأكد من صحة الوثائق القانونية المتمثلة في السجل التجاري والعقد التأسيسي للشركة
- التأكد من الميزانيات الثلاثة الأخيرة السابقة والميزانيات التقديرية لخمس سنوات السابقة في حالة قرض استثمار

المطلب الثاني: التحليل المركز المالي للمؤسسة

سنتطرق في هذا المطلب لميزانيات المالية المختصرة والمؤشرات التوازن المالي، وبعض النسب المالية

الفرع الأول: الميزانيات المالية المختصرة من السنة 2011 إلى السنة 2015

اعتمادا على الميزانية المقدمة من طرف البنك (انظر ملحق رقم 02) قمنا بعمل الميزانية المالية المختصرة لسنوات الخمس

السنة 2011

الجدول رقم(III – 01): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011

الأصـــول	المبـالغ	الخصـــوم	المبـالغ
أصــول غير متداولة	901875	الأمـوال الخـاصّة	521043
قيــم الإستغـلال	47210		
قيم قـابلة للتحقيـق	382095	خصــوم غير متداولـة	222500
قيــم جـاهزة	12312	خصــوم متداولـة	599949
المجمـوع	1343492	المجمـوع	1343492

من اعداد الطالب، استنادا على الملحق رقم 02

السنة 2012

الجدول رقم(III – 02): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012

الأصـــول	المبـالغ	الخصـــوم	المبـالغ
أصـول غير متداولة	763555	الأمـوال الخـاصّة	628861
قيـم الإستغـلال	41106		
قيم قـابلة للتحقيـق	305471	خصـوم غير متداولـة	178000
قيـم جـاهزة	37214	خصـوم متداولـة	340485
المجمـوع	1147346	المجمـوع	1147346

من اعداد الطالب، استنادا على الملحق رقم 02

السنة 2013

الجدول رقم (III – 03): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013

الأصـــول	المبـالغ	الخصـــوم	المبـالغ
أصـول غير متداولة	605174	الأمـوال الخـاصّة	759381
قيـم الإستغـلال	53438		
قيم قـابلة للتحقيـق	418183	خصـوم غير متداولـة	133500
قيـم جـاهزة	97576	خصـوم متداولـة	281490
المجمـوع	1174371	المجمـوع	1174371

من اعداد الطالب، استنادا على الملحق رقم 02

السنة 2014

الجدول رقم (III – 04): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

الأصـــول	المبـالغ	الخصـــوم	المبـالغ
أصـول غير متداولة	646793	الأمـوال الخـاصّة	899200
قيـم الإستغـلال	69469		
قيم قـابلة للتحقيـق	321922	خصـوم غير متداولـة	89000
قيـم جـاهزة	171308	خصـوم متداولـة	221292
المجمـوع	1209492	المجمـوع	1209492

من اعداد الطالب، استنادا على الملحق رقم 02

السنة 2015

الجدول رقم (III – 05): يمثل الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الأصـــول	المبـالغ	الخصـــوم	المبـالغ
أصـول غير متداولة	538412	الأمـوال الخـاصّة	954639
قيـم الإستغـلال	90310		
قيم قـابلة للتحقيـق	362786	خصـوم غير متداولـة	44500
قيـم جـاهزة	167221	خصـوم متداولـة	159590
المجمـوع	1158729	المجمـوع	1158729

من اعداد الطالب، استنادا على الملحق رقم 02

الفرع الثاني: حساب المؤشرات التوازن المالي من السنة 2011 إلى السنة 2015

- **رأس المال العامل FR**

الجدول رقم (III – 06): يمثل المؤشر رأس المال العامل من السنة2011 إلى السنة 2015

المؤشر	طريقة الحساب	2011	2012	2013	2014	2015
FR	FRNG= الموارد الثابتة – الأصول غير الجارية	158332(-)	43306	287707	341407	460727

السنة2011:

FR= 743543-901875 = 158332 (-)

السنة 2012:

FR= 806861 – 763555 = 43306

السنة 2013:

FR= 892881 – 605174 = 287707

السنة 2014:

FR= 988200 – 646793 = 341407

السنة 2015:

FR= 999139 – 538412 = 460727

من خلال الجدول نلاحظ أن FRNG سالب في السنة الأولى وبالتالي عدم قدرة الموارد الدائمة على تمويل الاستثمارات أي عدم وجود هامش الأمان الذي يمنح للمؤسسة القدرة على تسديد الديون القصيرة الأجل إذ نلاحظ أن هذا المؤشر أصبح موجبا في السنوات الأربع الموالية مما يعني أنه كان سالبا بصفة مرحلية فقط نتيجة لأن المؤسسة كانت في بداية الإنطلاق في المشروع وقد كان في تزايد من سنة إلى أخرى ليصبح في

2015 بقيمة 460727 دج وبالتالي وجود هامش الأمان وهو عبارة عن الفائض الذي لم يمتص بعد عملية تمويل الإستثمارات والمؤسسة قادرة على تسديد الديون القصيرة الأجل .

- **الاحتياجات من رأس المال العامل BFR**

الجدول رقم (III – 07): يمثل المؤشر الاحتياجات من رأس المال العامل من السنة2011 إلى السنة 2015

المؤشر	طريقة الحساب	2011	2012	2013	2014	2015
BFR	BFR= الأصول الجارية ما عدا خزينة الأصول – الخصوم الجارية ما عدا خزينة الخصوم	(-)70644	6092	190131	170099	293506

السنة 2011:

(-) 70644 = (100000-599949) – (12312-441617) = BFR

السنة 2012:

6092 = (0 – 340485) - (37214 – 383791) = BFR

السنة 2013:

190131 = (0 – 281490) – (97576 – 569197) = BFR

السنة 2014:

170099 = (0 – 221292) – (171308 - 562699) = BFR

السنة 2015:

293506 = (0 – 159590) – (167221 – 620317) = BFR

فيما يخص BFR فقد كان سالبا في 2011 مما يعني وجود الموارد الكافية لتنشيط دورة الإستغلال أي هناك مورد وليس احتياج في رأس المال العامل، ثم تغير ليصبح موجبا خلال خلال السنوات الأربع الأخرى ليصل في 2015 إلى ما قيمته 293506 وهي أكبر قيمة وبالتالي وجود احتياج في دورة الاستغلال أي عدم وجود الموارد

الكافية لتنشيط دورة الاستغلال. حيث أن هذا الاحتياج يعوضه FRNG وقد كان هذا الأخير أكبر من BFR في كل السنوات الأربع الأخيرة وهو شرط التوازن الوظيفي الداخلي (FRNG>BFR) مما يعني أن المؤسسة حافظت على التوازن المالي الداخلي لديها وقد تداركت المؤسسة سلبية FRNG ليصبح موجبا من خلال تخفيض قيمة الاستثمارات خلال السنوات الأربع الأخيرة.

- **الخزينة TN**

الجدول رقم (III – 08): يمثل المؤشر الخزينة من السنة2011 إلى السنة 2015

المؤشر	طريقة الحساب	2011	2012	2013	2014	2015
TN	TN= خزينة الأصول – خزينة الخصوم	(-)87688	37214	97576	171308	167221

السنة 2011:

(-) 87688 = 100000 – 12312 = TN

السنة 2012:

37214 = 0 – 37214 = TN

السنة 2013:

97576 = 0 – 97576 = TN

السنة 2014:

171308 = 0 – 171308 = TN

السنة 2015:

167221 = 0 – 167221 = TN

أما فيما يخص الخزينة الصافية TN فقد كانت سالبة في السنة الأولى وموجبة بشكل متزايد نسبيا خلال السنوات الأربع الموالية وهذا نتيجة حتمية لوضعية FRNG و BFR حيث أن المؤسسة حافظت على تدفق صافي موجب في الخزينة من 2012 إلى 2015 هذا لأن شرط التوازن تحقق وإن كان ليس الأمثل ، بينما كان التدفق سالبا في السنة الأولى 2011 نتيجة لعدم وجود هامش الأمان وأن شرط التوازن السالف الذكر غير محقق.

وبالتالي وعلى العموم فإن المؤسسة حافظت على توازنها الداخلي من 2012 إلى 2015 وتداركت السلبيات التي كانت في 2011 .

الفرع الثالث: حساب النسب المالية من السنة 2011 إلى السنة 2015

- **نسبة السيولة**

الجدول رقم (III – 09): يمثل النسب السبولة من السنة2011 إلى السنة 2015

نسبة	طريقة الحساب	2011	2012	2013	2014	2015
% سيولة الأصول	= ∑ الأصول المتداولة / ∑ الأصول	0.33	0.33	0.48	0.46	0.53
% سيولة العامة	= ∑ الأصول المتداولة / ∑ الخصوم المتداولة	0.74	1.13	2.02	2.54	3.88
% الخزينة العامة	= ∑ القيم المتداولة / ∑ الخصوم المتداولة	0.66	1	1.83	2.22	3.32
% الخزينة الجاهزة	= ∑ القيم الجاهزة / ∑ الخصوم المتداولة	0.02	0.11	0.35	0.77	1.05

السنة 2011:

% سيولة الأصول = 441617 / 1343492 = 0.33

% سيولة العامة = 441617 / 599949 = 0.74

% الخزينة العامة = 394407 / 599949 = 0.66

% الخزينة الجاهزة = 12312 / 599949 = 0.02

السنة 2012:

% سيولة الأصول = 383791 / 1147346 = 0.33

% سيولة العامة = 383791 / 340485 = 1.13

% الخزينة العامة = 342685 / 340485 = 1

% الخزينة الجاهزة = 37214 / 340485 = 0.11

السنة 2013:

% سيولة الأصول = 569197 / 1174371 = 0.48

% سيولة العامة = 569197 / 281490 = 2.02

% الخزينة العامة = 515759 / 281490 = 1.83

% الخزينة الجاهزة = 97576 / 281490 = 0.35

السنة 2014:

% سيولة الأصول = 562699 / 1209492 = 0.46

% سيولة العامة = 562699 / 221292 = 2.54

% الخزينة العامة = 493230 / 221292 = 2.22

% الخزينة الجاهزة = 171308 / 221292 = 0.77

السنة 2015:

% سيولة الأصول = 620317 / 1158729 = 0.53

% سيولة العامة = 620317 / 159590 = 3.88

% الخزينة العامة = 530007 / 159590 = 3.32

% الخزينة الجاهزة = 167221 / 159590 = 1.05

من خلال نسب السيولة نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول كانت 0,33 في 2011 وهي أقل من 0,5 وهذا جيد ويعني أن المؤسسة تقسم مجموع موجوداتها بشكل يوافق طبيعة نشاطها (إنتاجية: أغ ج أكبر من أ ج)

أما في السنة 2012 لم تتغير النسبة، بقيت 0.33 أي أقل من 0.5 وهذا جيد للمؤسسة، أما في السنة 2013 نلاحظ أن النسبة ارتفعت إلى 0.48، ونلاحظ أن في السنة 2014 انخفضت النسبة إلى 0.46، وفي هذه سنتين 2013 و 2014 كانت نسبة أقل من 0.5 وهذا جيد ويعني أن المؤسسة تقسم مجموع موجوداتها بشكل

يوافق طبيعة نشاطها، أما بالنسبة 2015 ارتفعت إلى 0.53 وهذه النسبة أكبر من 0.5 وهذا غير جيد للمؤسسة، عليها ان تحاول أن تزيد في أصولها غير الجارية أو تقلل من أصولها الجارية.

أما نسبة السيولة العامة فكانت أقل من 1 في 2011 مما يعني عدم قدرة المؤسسة على الاعتماد على أصولها الجارية في تسديد الديون القصيرة الأجل المفاجئة.

ونلاحظ في السنة 2012 أن النسبة ارتفعت إلى 1.13 هذا جيد، يعني أن الأصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة مرة واحدة و13% منهم، لكن هناك من يحبذ أن يكون مجموع الأصول المتداولة على الأقل ضعف الخصوم المتداولة وهذا ما نلاحظه في السنتين 2013 و2014، أما في السنة 2015 يمكننا أن نلاحظ النسبة ارتفعت إلى 3.88 أي الأصول المتداولة تغطي تقريبا 4مرات الخصوم المتداولة أي أن المؤسسة تملك من الأصول المتداولة ما يمنحها قدرة ممتازة على تغطية الديون القصيرة الأجل خاصة المفاجئة منها.

فيما يخص نسبة السيولة المختصرة فقد بلغت 0,66 في 2011 وهي أقل نوعا ما من المطلوب مما يعني أن المؤسسة لا تستطيع الاعتماد على مجموع قيمها المتداولة دون المخزونات لمواجهة سداد الديون القصيرة الأجل حيث ستتحسن في السنوات الأربع الموالية لتكون جيدة ولكنها في 2014 و 2015 بلغت 2,22 و 3,32 على التوالي وهي مرتفعة نوعا ما مما يعني وجود قيم من الموجودات المتداولة بقيم كبيرة يمكن أن تشكل نقطة ضعف للمؤسسة مثل تضخم العملاء بأنواعهم أو القيم المتداولة أو النقديات.

أما نسبة الخزينة الفورية فمن الواجب أن تكون محصورة بين 0,25 و0,35 وبالتالي فالمؤسسة ستعاني من عجز في الخزينة سنتي 2011 و 2012 لتتحسن في 2013 وتصبح 0,35 أي أن المؤسسة سيكون لديها القدرة الجيدة على التسديد الفوري للديون القصيرة الأجل، بينما في 2014 و2015 فاقت الحد الأعلى المطلوب مما يعني وجود سيولة جامدة قد تقلل من ربحية المؤسسة وهذا ما يؤكد تحليل نسبة الخزينة العامة السابق.

- **نسب التمويل**

الجدول رقم (III – 10): يمثل النسب التمويل من السنة2011 إلى السنة 2015

نسبة	طريقة الحساب	2011	2012	2013	2014	2015
% التمويل الدائم	= الأموال الدائمة / الأصول غير المتداولة	0.82	1.06	1.47	1.53	1.85
% التمويل	= الأموال الخاصة / الأصول غير	0.58	0.82	1.25	1.39	1.77

الخاص	الجارية					

السنة 2011:

% التمويل الدائم = 743543 / 901875 = 0.82

%التمويل الخاص = 521043 / 901875 = 0.58

السنة 2012:

% التمويل الدائم = 806861 / 763555 = 1.06

% التمويل الخاص = 628861 / 763555 = 0.82

السنة 2013:

% التمويل الدائم = 892881 / 605174 = 1.47

% التمويل الخاص = 759381 / 605174 = 1.25

السنة 2014:

% التمويل الدائم = 988200 / 646793 = 1.53

% التمويل الخاص = 899200 / 646793 = 1.39

السنة 2015:

% التمويل الدائم = 999139 / 538412 = 1.85

% التمويل الخاص = 954639 / 538412 = 1.77

بالنسبة لنسبة التمويل الدائم فقد كانت 0,82 وهي أقل من 1 وبالتالي غياب هامش الأمان وعدم قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بينما كانت أكبر من 1 في السنوات الأربع الموالية وهذا جيد للمؤسسة يمنحها قدرة جيدة على تسديد الديون القصيرة الأجل، أما نسبة التمويل الخاص فمن المستحسن أن تكون أكبر من 1 هذا قبل مراقبة ما إذا كان للمؤسسة ديون طويلة الأجل وبما أن النسبة كانت أقل من 1 فهذا يعني أن المؤسسة لجأت إلى الديون الطويلة أجل للمساعدة في تمويل الاستثمارات في سنة 2012 بينما في 2011 حتى بالاستعانة بالديون الطويلة الأجل لم تتمكن المؤسسة من تغطية الأصول غير الجارية. أما في السنوات 2013، 2014، 2015 فقد فاقت النسبة 1 لتبلغ 1,77 في 2015 وهذا يعني أن المؤسسة تأخذ على عاتقها خصوم غير جارية ولم تستغلها في تمويل الاستثمارات فهي موارد عاطلة تتحمل عليها تكلفة وفي هذه الحالة لابد على المؤسسة استخدام الفائض في الخزينة إما لتسديد هذه الديون أو لإعادة الاستثمار، وعلى المؤسسة الحفاظ دوما على هامش أمان يوافق لها بين عاملي التكلفة والخطر.

- **نسب المديونية**

الجدول رقم (III – 11): يمثل النسب المديونية من السنة2011 إلى السنة 2015

نسبة	طريقة الحساب	2011	2012	2013	2014	2015
% الوفاء بالدين	= ∑ الأصول / ∑ الديون	1.63	2.12	2.83	3.90	5.68
% استقلالية المالية	= الأموال الخاصّة / ∑ الديون	0.63	1.12	1.83	2.90	4.68

السنة 2011:

% الوفاء بالدين = 1343492 / 822449 = 1.63

% استقلالية المالية = 521043 / 822449 = 0.63

السنة 2012:

% الوفاء بالدين = 1147346 / 518485 = 2.12

% استقلالية المالية = 628861 / 518485 = 1.12

السنة 2013:

% الوفاء بالدين = 1174371 / 414990 = 2.83

% استقلالية المالية =759381 / 414990 = 1.83

السنة 2014:

% الوفاء بالدين = 1209492 / 310292 = 3.90

% استقلالية المالية = 899200 / 310292 = 2.90

السنة 2015:

% الوفاء بالدين = 1158729 / 204090 = 5.68

% استقلالية المالية = 954639 / 204090 = 4.68

بالنسبة لنسبة الوفاء بالدين فقد عكست في سنة 2011 عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها للغير عند تاريخ الاستحقاق وبالتالي لم تكن المؤسسة مستقلة ماليا عن دائنيها في 2011 .

ونلاحظ أن النسبة ارتفعت في السنوات 4 أخيرة على اكبر من 2، حيث في السنة 2012 كانت 2.12 وارتفعت إلى 2.83 في السنة 2013، أما في السنة 2014 ارتفعت إلى 3.90، وفي السنة 2015 أصبحت 5.68، وهذا جيد للمؤسسة ويعني أن للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها للغير عند تاريخ الاستحقاق وبالتالي المؤسسة مستقلة ماليا عن دائنيها في السنوات 2012، 2013، 2014، 2015.

- **نسب الربحية**

الجدول رقم (III – 12): يمثل النسب الربحية من السنة2011 إلى السنة 2015

نسبة	طريقة الحساب	2011	2012	2013	2014	2015
معدل العائد على الاستثمار	= النتيجة الصافية / الأموال الدائمة	0.12	0.13	0.14	0.14	0.15
نسبة العائد على إجمالي الأصول	= النتيجة الصافية/ متوسط إجمالي الأصول	0.14	0.08	0.11	0.12	0.13

حيث:

معدل العائد على الإستثمار = النتيجة الصافية/ إجمالي الإستثمار

حيث أنّ: إجمالي الإستثمار= رم ع ص+أ غ م= الأموال الدائمة

وحيث:

نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية/ متوسط إجمالي الأصول
حيث أنّ: متوسط إجمالي الأصول= (أصول أوّل المدّة +أصول نهاية المدّة)/2

فيما يخص نسبة العائد على الاستثمار فالملاحظ أنها كانت في تحسن ثابت نسبيا عبر السنوات الخمس مما يعني كفاءة جيدة للمؤسسة في تحسين استغلال مواردها الدائمة لتوليد الربح الصافي. أما فيما يتعلق بمعدل العائد على إجمالي الأصول فمن المتوقع أن تكون النسبة في حدود 0.14 في السنة الأولى لتنخفض إلى 0.08 في 2012 ثم لتحثث ارتفاعا ثابتا نسبيا في الثلاث سنوات الموالية من 0.11 في 2013 حتى تصبح 0.13 في 2015 وهذا ما سيعكس تحسنا في كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح الصافية في الثلاث سنوات الأخيرة.

السنة 2011:

معدل العائد على الاستثمار = 91192 / 743543 = 0.12

نسبة العائد على إجمالي الأصول = 91192 / 671746 = 0.14

متوسط إجمالي الأصول = (1343492 + 0) / 2 = 671746

السنة 2012:

معدل العائد على الاستثمار = 107818 / 806861 = 0.13

نسبة العائد على إجمالي الأصول = 107818 / 1245419 = 0.08

متوسط إجمالي الأصول = (1343492 + 1147346) / 2 = 1245419

السنة 2013:

معدل العائد على الاستثمار = 130520 / 892881 = 0.14

نسبة العائد على إجمالي الأصول = 130520 / 1160858,5 = 0.11

متوسط إجمالي الأصول = (1147346 + 1174371) / 2 = 1160858,5

السنة 2014:

معدل العائد على الاستثمار = 139819 / 988200 = 0.14

نسبة العائد على إجمالي الأصول = 139819 / 1191931,5 = 0.12

متوسط إجمالي الأصول = (1174371 + 1209492) / 2 =1191931,5

السنة 2015:

معدل العائد على الاستثمار = 149703 / 999139 = 0.15

نسبة العائد على إجمالي الأصول = 149703 / 1184110,5 = 0.13

متوسط إجمالي الأصول = (1209492 + 1158729) / 2 = 1184110,5

- **نسب المردودية:**

لها أهمية كبيرة في شرح العلاقة بين المردودية المالية ومردودية الاقتصادية (آثر الرافعة المالية)، أي مدى تأثير المعدل فائدة القرض وقيمة الدين على المردودية اقتصادية للمؤسسة خلال سنوات الخمس، ولكن لعدم توفر المعلومات لم نستطع الحساب هذه النسب .

اتخاذ قرار منح القرض الاستثماري :

على هذا الأساس وبالاستناد على نتائج التحليل المالي الذي قمنا به للخمس سنوات المتوقعة من خلال خمس ميزانيات متوقعة مقدمة من البنك حيث ركزنا على تحليل التوازن الداخلي للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن الوظيفي كما قمنا بتحليل المركز المالي للمؤسسة من خلال مجموعة من النسب المالية وهذا ما يفترض بالبنك الاعتماد عليه في التحليل المالي بغية استخدامه في المساعدة على اتخاذ قرار منح القرض سواء بالقبول أو الرفض.

تجدر الإشارة أننا لم نتمكن من الحصول على التحليل المالي الذي قام به البنك المتعلق بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة للخمس سنوات المتوقعة حيث كان هدفنا إجراء مقارنة بين ما تطرقنا له في الجانب النظري وبين ما يطبقه البنك من جهة وبين التحليل المالي الذي قمنا به من جهة أخرى لنبين مدى توافق قرار البنك مع نتائج التحليل. واستنادا إلى ما توصلنا إليه من نتائج فإن البنك سيوافق على منح القرض للمؤسسة. وفعلا البنك وبعد دراسته لملف طلب المؤسسة بكل مكوناته من وثائق مطلوبة والضمانات المقدمة من طرف هذه الأخيرة بالإضافة إلى نتائج التحليل المالي قرر منح المؤسسة القرض.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بالتعرف على البنك الوطني الجزائري BNA ونشأته، وتعرفنا على وكالته في ولاية سعيدة. ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى البنك الوطني الجزائري – وكالة سعيدة – تم اسقاط المفاهيم النظرية على ارض الواقع، و من خلال ما سبق من نتائج وكمحاولة منا لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة طيلة الخمس سنوات المتوقعة المعدة من طرف البنك، فإن المؤسسة ستحافظ على توازنها المالي وعلى وضعية مالية جيدة ومقبولة خاصة خلال السنوات الأربع 2012 – 2015 ، حيث من المتوقع أن تعاني المؤسسة من خلل في التوازن في السنة الأولى إذ يمكن أن يرجع هذا إلى بداية انطلاق النشاط وما يرافقه من صعوبات مختلفة غالبا في السنة الأولى لبداية نشاط أي مؤسسة أو توسعها أو إطلاقها لمنتوج جديد على سبيل المثال.

خاتمة عامة

الخاتـمة العامة

الخاتمـــة

إن تحليل القوائم المالية للعميل طالب الائتمان المصرفي يعتبر من أهم الأسس والقواعد التي تقوم عليها النشاط الائتماني للبنوك التجارية، حيث تقوم هذه الأخيرة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات المستخدمة في التحليل المالي من خلال مجموعة من العمليات الحسابية التي تساعد على اتخاذ القرار التمويلي السليم.

من خلال تطرقنا لموضوع استخدام البنوك للتحليل المالي (التحليل القوائم المالية والمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية) في اتـخاذ القرارات منح القروض حاولنا معالجة إشكالية الدراسة والمتمثلة في:

ما مدى استخدام البنوك للتحليل المالي في اتخاذ القرارات المنح القروض؟

وعلى أساس هذه الإشكالية قمنا بتسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهـة والدراسـة التطبيقية من جهـة أخرى.

حيث يمكننا استخلاص من خلال دراستنا للفصل الأول أن التحليل باستخدام المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومعاييرها يعتبر أداة هامة وفعالة من الأدوات المستخدمة في العديد من المؤسسات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية بصفة عامة والقرارات التمويلية بصفة خاصة.

ولاتخاذ القرار التمويلي السليم يتطلب ذلك الاعتماد على عدة معادلات ونسب مالية والتي يمكن من خلالها تحويل البيانات والأرقام المحاسبية إلى نسب تمكن مصلحة الائتمان البنكي من اتخاذ القرارات التمويلية السليمة وذلك عن طريق حساب هذه النسب ومقارنتها مع النسب المعيارية الخاصة بكل قطاع.

بإضافة في الفصل الثاني يمكننا استخلاص أن البنوك التجارية هي أهم مؤسسة اقتصادية نقدية تسعى إلى الحفاظ على مكانتها وتطويرها وذلك عن طريق اتخاذ قرارات تمويلية بالشكل الصحيح بإتباع مناهج إدارية وطرق محاسبية حديثة وذلك من أجل ضمان سيولتها وحماية أموالها فهي تقوم أساسا بقبول الودائع ومنح الائتمان.

وتعتبر عملية منح الائتمان المصرفي التي بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح زبونا بناء على طلبه تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، في غاية الأهمية للبنك والاقتصاد ككل على حد سواء فبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي مهم في اقتصاد أي دولة.

كما يجب التنويه إلى أن عملية منح الائتمان البنكي تحيط بها مجموعة من المخاطر يجب على البنك تجنبها ولا يكون ذلك إلى بإتباع أساليب وطرق علمية ومحاسبية معينة ومن هذا المنطلق تتبع البنوك التجارية سياسة ائتمانية تمثل إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة لقروض وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من

الخاتـمة العامة

العمل بدقة للوقوف على المعنى الدقيق للقوائم المالية واتخاذ قراراتهم دون الرجوع إلى المستويات العليا ووفقا لنتائج دراسة ملف العميل طالب التمويل.

أما جانب التطبيقي، لقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنك الوطن الجزائري لتقنية التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض.

من خلال الدراسة الميدانية تخلص إلى أن التحليل المالي هو الأداة الفعالة والناجعة لاتخاذ القرار على مستوى البنوك في عملية منح القروض، إذ يبرز لمحلل القوائم المالية الوضع المالي للعميل ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

إذ يعتبر هذا الأخير أكثر الجهات المستفيدة من التحليل المالي باعتباره يجنب من الوقوع في مخاطر غير متوقعة، لذا فعلى إدارة أي بنك أن تختار المحلل المالي الكفء الذي يتمتع بدراية شاملة عن التحليل المالي وتقوم بتحفيز موظفيها على تطبيق هذه التقنية لما لها من دور كبير في نجاح إستراتيجية البنك وتحقيق الأهداف

ومن خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة التطبيقية من جهة أخرى، قمنا بصياغة فرضيتين كأجوبة مسبقة من الإشكالية وسنقوم فيما يلي باختبار الفرضيتين ثم توضيح نتائج الدراسة لنقدم على أساسها مجموعة من الاقتراحات تخص التحليل المالي وعلاقته باتخاذ القرارات التمويلية والائتمانية في البنوك.

اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال دراستنا إلى ما يلي:

- ❖ تم تأكيد الفرضية الأولى والمتمثلة في التحليل المالي له دور مهم في عملية إتخاذ القرار منح القرض لدى البنك، من خلال تحليل المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للعميل الطالب القرض، حيث أن البنوك التجارية تستخدم أيضا أنواع مختلفة من المؤشرات المتعلقة بنشاط وإدارة ومالية للمؤسسة طالبة التمويل البنكي.
- ❖ توصلنا لنفي هذه الفرضية الثانية والمتمثلة في التحليل المالي ليس له دور مهم في عملية إتخاذ القرار منح القرض لدى البنك، حيث أن التحليل المالي للنسب المالية والمؤشرات التوازن المالي والتحليل القوائم المالية له دور فعال في عملية اتخاذ القرار المنح القرض، بالرغم أن الضمانات أيضا تعتبر من الوسائل التي تساهم في عملية اتخاذ القرار، لكن التحليل المالي له دور أكبر في اتخاذ القرار.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوخة أهمها فيما يلي:

- القوائم المالية هي المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة

الخاتـمة العامة

- التحليل المالي هو الجوهر في عملية اتخاذ القرار الصائب والرشيد خاصة في اتخاذ قرار منح القرض
- إن الغرض الأساسي من استخدام المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في التحـليل المالي هو حماية البنك وعملائه من مختلف الأخطار المحيطة به في عملية اتخاذ القرارات التمويلية.
- إن عملية اتخاذ القرارات التمويلية تمر بعدة مراحل ويجب عدم إهمال أي مرحلة منها
- يعتبر التحليل المالي باستخدام المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من العوامل المهمة والأساسية في دراسـة ملفات طلبات القروض واتخاذ القـرارات خاصة تلك المتعلقة بالتـمويل.

اقتراحات البحث

في ضوء النتائج السابقة نقدم فيما يلي مجموعة من الاقتراحـات التي يمكن للبنوك الاستفادة منها في هذا الجانب وهي كالتالي:

- ضرورة الاهتمام بالاعتماد أكثر على التـحليل المالي في اتخاذ القـرارات التمويلية.
- ضرورة اعتماد البنك محل الدراسة وبنسب المتقاربة على كل من نسب السيولة والربحية وذلك لاعتبارهما نسبتين مهمتين في دراسة واتخاذ القرارات التمويلية.
- ضرورة اعتمـاد البنوك بصفة عامة والبنك محل الدراسة بصفة خاصة على استخدام نسب السيولة في تحليلها المالي لأنهـا تعكس مدى كفاية الأصول المتداولة الموجودة لدى المؤسسة على سداد التزاماتها في الآجال القصيرة.
- ضرورة تحديد وتمييـز النسب المستخدمة في التحليل المالي وذلك حسب طبيعـة نشاط المؤسسة، نوع المؤسسة.

الدراسة المستقبلية:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إعطاء فكرة حول التحليل المالي المعتمد من طرف البنوك في اتخاذ القرارات التمويلية، إلى أنه تبقي بعض النقاط التي تحتاج إلى توسع وتعمق أكثر وفتح آفاق علمية جديدة، ويمكننا اقتراح بعض المواضيع للبحث والدراسة في النقاط التالية:

- العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية لدى البنوك التجارية غير التحليل المالي.
- هل يمكن للبنوك أن تستند في اتخاذ قراراتـها المالية إلى هيئات مالية خارجية متخصصة؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

- **الكتب:**

1) أكرم حداد. د.مشهور هدلول. النقود والمصارف –مدخل تحليلي ونظري. دار وائل للنشر. ط1. 2005

2) جميل أحمد توفيق، الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت ، 1980

3) حسين جميل البديري. البنوك مدخل اداري ومحاسبي. دار الوراق للنشر والتوزيع.ط1. 2003

4) خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. عمان 2006

5) خلدون إبراهيم شريفات ،الادارة ر و التحليل المالي، دار وائل للنشر، 2011

6) الزغيبي هيثم محمد ، الادارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2002

7) زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط 4،عمان، 1998

8) السيد حجازي. مبادئ الاقتصاد العام –النفقات والقروض العامة– الدار الجامعية للطباعة والنشر. ط1 ، 2003

9) شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS. دار زهران للنشر والتوزيع، 2013

10) طارق عبد العال حماد، بورصة الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية مصر 2002

11) عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2000

12) عبد الحكيم كراجة وآخرون ، الادارة و التحليل المالي ، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان ، 2000

13) عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي نظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2002

14) عبد الوهاب يوسف احمد. التمويل وإدارة المؤسسات المالية. دار الحامد للنشر والتوزيع. ط1. 2008

15) عدنان تايه النعيمي أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2008

16) عرفان تقي الحسن. التمويل الدولي. دار لاوي للنشر، ط2. 2002

17) فلح حسن خلف. التمويل الدولي. ط1.الوراق للنشر والتوزيع. 2004

18) مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

19) محمد عبد الفتاح الصيرفي. إدارة البنوك. دار المناهج. عمان.ط1. 2006

قائمة المصادر و المراجع

20) محمد علي. محمد احمد البنا. القرض المصرفي–دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامي والقانون الوضعي.دار الكتب العلمية 1971. بيروت

21) محمد مطر " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " دار وائل للنشر – عمان الأردن، 2006

22) مفلح عقل ،مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000

23) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2009

24) ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق الجزائر 1991

25) وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، مؤسسة الوارق، 2012

- **نصوص قانونية :**

26) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قرار مؤرخ في 23رجب 1429الموافق 26يوليو2008

27) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19/ 46 ،25 مارس 2009

- **المذكرة:**

28) ايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا،2007

29) بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستر ، مالية مؤسسة ، جامعة احمد بوقرة بومرداس 2007

30) بن عمارة نور الدين، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز الجزائر – وحدة ورقلة –مذكرة ماجستر ، مالية مؤسسة جامعة ورقلة 2010

31) تودرت أكلي ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ، 2009

قائمة المصادر و المراجع

32) زينات دراجي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تقييم الأداء المالي للمؤسسة/ السنة الجامعية 1997/1996

33) صخري جمال عبدالناصر،" التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر " دراسة حالة مؤسسة ENSP (2010-2011-2012) مذكرة ماستر ، مالية المؤسسة، جامعة ورقلة ، 2013

34) لخضر أمين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر. دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الجديدة. جامعة مستغانم. سنة2003

35) وليد ناجي الحيالي، مذكرات التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمرك، 2007

- **المطبوعات:**

36) بن فليس احمد المحاسبة المعمقة، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة الجزائر،2003

37) الطاهر لطرش. تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية. ط2. 2003.

38) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر ، 2001

39) نزعي فاطيمة زهرة المطبوعة محاضرات في مقياس التحليل المالي للمؤسسات ، السنة الجامعية 2018/2017

- **المواقع الالكترونية:**

40) David harper, http://www.investopedia.com/university/financialstatements/ le 22/10/2010 , à 19:50.

41) مجيد الشرع، مقال حول القوائم المالية الأساسية، الأردن، كتبها لموقع ،www.investolife.com يوم 2010/11/20 في الساعة 21 و 3د

قائمة الملاحق

الملحق الرقم 01

2ª - Nature de l'investissement

Extension par création d'une nouvelle activité de travaux publics au sein de l'entreprise mère et ce par acquisition de deux unités de concassage neuves. L'une d'une capacité de 150 tonnes/heures et l'autre de 280 tonnes/heure dotée d'une installation avec poste primaire à mâchoires sur structure principalement en béton et un poste secondaire sur skid et des différents équipements connexes d'accompagnement.

3ª - Description des activités

Les principales prestations fournies par l'entreprise concernent toutes les activités relatives aux travaux de bâtiments notamment tout ce qui touche les travaux de constructions d'édifices et aux travaux publics d'ouvrages d'arts, de routes et de voieries.

L'acquisition de ces nouveaux équipements va permettre à l'entreprise d'étendre ses activités par l'ajout d'autres prestations qui seront fournies par l'entreprise et qui concerneront la production d'agglo béton notamment en ce qui concerne les travaux d'extraction et de concassage d'agrégats intéressant les secteurs de la construction et des travaux publics.

4ª - Moyens utilisés

Les moyens qui seront utilisés pour la réalisation des prestations demandées par le marché du logement et des travaux publics sont pour la plus part propriété du promoteur. Cependant un déficit en matériels de d'extraction et de concassage d'agrégats en tout genre est ressenti par cette entreprise.

L'objet de cette étude est de faire un montage financier justement pour permettre l'acquisition de certains matériels qui font défaut à l'entreprise pour lui faciliter la réalisation des ouvrages et travaux spécifiques.

A cet effet, le recensement en moyens matériels, humains et financiers fait ressortir pour cette entreprise une situation patrimoniale détaillée comme suit :

a – Terrains

L'entreprise dispose de deux terrains acquis en concession dans le but d'implantation de deux unités de concassage, criblage et mise en tas d'agrégats et agglo béton dans le cadre des investissements privés d'après des actes de concession établis et délivrés par le ministère de l'énergie et des mines, agence nationale du patrimoine minier comme suit :

1. Titre minier n°5089 PM délivré le 29/10/2008.
2. Titre minier n°5090 PM délivré le 13/07/2008.

Le premier titre représente la concession d'un terrain d'une superficie de **10 hectares** environ est situé dans le territoire de la commune de Sidi Amar, dépendant de la wilaya de Saida, au lieu dit « **Negmout** ».

Le second titre représente la concession d'un terrain d'une superficie de **13 hectares** environ est situé dans le territoire de la commune de Sidi Boubkeur, dépendant de la wilaya de Saida, au lieu dit « **le grand mont** ».

Par ailleurs, l'entreprise dispose aussi de 02 lots de terrain acquis en toute propriété situés en zone urbaine à Saida d'une superficie globale de 13.142 M^2, suivant acte notarié de propriété établi en date du 08/10/2002 et publié à la Conservation Foncière de Saida le 21/11/2002 sous le volume 207 N°99.

1. Le premier lot, d'une superficie de 6.652 M^2 est à prendre d'un terrain d'une grande étendue de 16 ha 66 ares et 49 ca ; sa limitation est la suivante :
   - au nord par le lot de terrain n°09,
   - au sud, par le lot de terrain n°02,
   - à l'est, par le lot de terrain n°08,
   - à l'ouest, par la route nationale n°06.

2. Le second lot, d'une superficie de 6.490 M^2 est à prendre d'un terrain d'une grande étendue de 16 ha 66 ares et 49 ca ; sa limitation est la suivante :
   - au nord par le lot de terrain n°09,
   - au sud, par le lot de terrain n°07,
   - à l'est, par le domaine de l'état,
   - à l'ouest, par le terrain n°01.

Ces terrains constituent le parc et la zone d'extension de l'entreprise et disposent de toutes les commodités nécessaires à l'exploitation de ce type d'investissement.

b - bâtiments

L'entreprise dispose d'un siège acquis en toute propriété d'après les documents suivants :

- Le siège est sis à la cité Sid Cheikh, à SAIDA, sa consistance et de type F3 qui abrite, le bureau du directeur gérant de l'entreprise, le bureau des ingénieurs, le secrétariat et le bureau des affaires administratives de l'entreprise.

En ce qui concerne les infrastructures nécessaire à la nouvelle activité de l'entreprise il s'agit de constructions et ouvrages de génie civil à réaliser au niveau des deux carrières et destinés à l'activité de celles-ci. Ils se composent pour chacune d'elles en principe de :

Locaux administratifs (bureaux et magasins) d'une superficie de	180 m^2
Hangars et ateliers de stockage d'une superficie de	740 m^2
Plates forme pour production d'agglomérés d'une surface de	1.800 m^2
Magasin de matériaux de construction d'une superficie de	100 m^2
Logement d'astreinte d'une superficie de	120 m^2
Quai pour concasseur d'une surface de	100 m^2
Cabine de poste transformateur d'une superficie de	36 m^2

AUDIT COMPTABLE CABINET A.G.C.E.S 22,Rue Chadli Mokhtar-saida

الملحق رقم 02

BILANS PREVISIONNELS SUR 05 ANNEES

ACTIF	2011	2012	2013	2014	2015
ACTIF IMMOBILISE NON COURANT					
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	1.521.767	1.521.767	1.521.767	1.521.767	1.521.767
IMMOBILISATIONS EN COURS				200.000	250.000
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
PRETS ET AUTRES ACTIFS NON COURANTS	14.939	35.000	35.000	35.000	35.000
AMORTISSEMENTS/PROVISIONS/PERTES DE	634.831	793.212	951.593	1.109.974	1.268.355
TOTAL ACTIF NON COURANT	901.875	763.555	605.174	646.793	538.412
ACTIF COURANT					
STOCKS	31.620	67.100	93.027	98.456	97.123
ENCOURS DE PRODUCTION	47.210	41.106	53.438	69.469	90.310
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS	251.335	171.343	246.330	139.890	179.318
AUTRES DEBITEURS	00.00	00.00	00.00	00.00	00.00
IMPOTS	99.140	67.028	78.826	83.576	86.345
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
TRESORERIE	12.312	37.214	97..576	171.308	167.221
TOTAL ACTIF COURANT	441.617	383.791	569.197	562.699	620.317
TOTAL GENERAL ACTIF	1.343.492	1.147.346	1.174.371	1.209.492	1.158.729
PASSIF	2011	2012	2013	2014	2015
CAPITAUX PROPRES					
COMPTE DE L'EXPLOITANT	206.431	206.431	206.431	206.431	206.431
RESULTAT NET	91.192	107.818	130.520	139.819	149.703
REPORT A NOUVEAU	223.420	314.612	422.430	552.950	598.505
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES	521.043	628.861	759.381	899.200	954.639
PASSIFS NON COURANTS					
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES	222.500	178.000	133.500	89.000	44.500
TOTAL PASSIF NON COURANTS	222.500	178.000	133.500	89.000	44.500
PASSIFS COURANT					
IMPOTS	121.305	79.175	85.508	90.638	94.264
AUTRES DETTES	378.644	261.310	195.982	130.654	65.326
TRESORERIE PASSIF	100.000	00.00	00.00	00.00	00.00
TOTAL PASSIFS COURANTS	5.99.949	340.485	281.490	221.292	159.590
TOTAL GENERAL ACTIF	1.343.492	1.147.346	1.174.371	1.209.492	1.158.729